الاستجابات الديموجرافية لمشروعات التنمية في سيناء*

د. محمد حسين بكر**

أبدت الدولة اهتمامًا كبيرًا بتنمية شبه جزيرة سيناء منذ اكتمال تحريرها في أوائل الثمانينات من القرن الماضي، حيث أعدت عددًا من الخطط والاستراتيجيات التي تهدف إلى إحداث هذه التنمية والنهوض بسيناء لدمجها في النسيج المصري، ولتصبح قطبًا من أقطاب الجذب السكاني من الوادي والدلتا، إذ يكمن وراء اتجاه الدولة نحو تنمية وتعمير سيناء هدفان بالغا الأهمية وهما تأمين الحدود الشرقية لمصر لتكون خط دفاع قوي ضد العدوان، بالإضافة إلى خلق "نوية تنموية" يمكن أن تجتذب نسبة من سكان مصر بحيث يمكن تخفيف الضغط السكاني على الوادي والدلتا (عزت حجازي، ٢٠٠٢، ص ١٠٧).

---

* هذا البحث فصل من الدراسة المقدمة من الطالب/ محمد حسين بكر (المدرس المساعد بقسم الجغرافيا، كلية الآداب – جامعة الفيوم)، للحصول على درجة الدكتوراه في الآداب من قسم الجغرافيا، بعنوان "ضوابط الانتقال السكاني إلى شبه جزيرة سيناء، دراسة في جغرافية السكان"، وتحت إشراف الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الرحمن الشرنوبي (أستاذ جغرافية السكان بجامعة الفيوم) والأستاذ الدكتور/ ناجا عبد الحميد أبو النيل (أستاذ جغرافية السكان بجامعة عين شمس).

** مدرس جغرافية السكان بقسم الجغرافيا، كلية الآداب – جامعة الفيوم.

يأتي على رأس هذا التوجه استراتيجية تنمية شبه جزيرة سيناء حتى عام ٢٠١٥ (الهيئة العامة للتخطيط العمراني، ١٩٩٣)، وأيضًا المشروع القومي لتنمية محافظات القناة وسيناء (١٩٩٨/٩٧ – ٢٠١٧/١٦م) (وزارة التخطيط، ٢٠٠٠). وبلغ حجم الإنجازات المنفذة في سيناء منذ التحرير في ١٩٨٢ وحتى ٢٠١٨/٦/٣٠ استثمارات بلغت قيمتها حوالي ٨,٢ مليارات جنيه، وتقدر القيمة السوقية لهذه المشروعات الآن بنحو ٣٠ مليار جنيه، وذلك في مشروعات البنية الأساسية والصرف الصحي ومحطات تحلية المياه، فضلاً عن تشكيل هيئة قومية للمياه والصرف الصحي، وتنفيذ مشروعات الطرق والكهرباء والمجتمع البدوي (الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠١٤، ص ٤١).

أولاً – تقييم الأثر الديموجرافي لمشروعات التنمية :

استهدفت خطط التنمية في سيناء دمج شبه الجزيرة في الكيان الاقتصادي والاجتماعي للجمهورية، ووضع خريطة استثمارية متكاملة لها، وإعادة رسم الخريطة السكانية لمصر باستقطاب المزيد من المهاجرين وتوطين مليوني مواطن حتى عام ٢٠١٥، بالإضافة إلى البعد الأمني والسياسي للحدود الشرقية للبلاد، واعتمدت هذه الخطط على خلق محور تنموي رئيسي يضم ثلاث أقطاب تنموية خارجية وهي العريش، والطور، ونويبع، بالإضافة إلى قطب تنمية داخلي وهو نِخل بحيث يتوسط سيناء كنقطة مركزية (الهيئة العامة للتخطيط العمراني، ١٩٩٣، ص ص ٧–٨).

ركزت استراتيجية تنمية شبه جزيرة سيناء حتى عام ٢٠١٥ في مراحلها الأولى على الأهداف السكانية والعمرانية المتمثلة في الأقطاب العمرانية والمدن الرئيسية وإمدادها بالمرافق والخدمات اللازمة لدفع معدلات النمو بها، وتم تقسيم المراكز العمرانية وفق أولويات هذه الاستراتيجية إلى ثلاثة أقسام يوضحها الجدول

التالي، إذ استهدفت الخطة تحقيق معدل نمو سنوي قدره ٨,٥% للوصول إلى استقرار مليوني نسمة بشبه الجزيرة بحلول ٢٠١٥.

هدفت السياسة السكانية لسيناء إلى تحقيق عدد من الأهداف على رأسها:

١- رفع معدل النمو السكاني في سيناء من خلال:
   أ- خفض معدل الزيادة الطبيعية.
   ب- رفع معدل صافي الهجرة.
٢- تحسين التركيب الديموجرافي والاجتماعي والاقتصادي لسكان سيناء الأصليين والوافدين على حدٍ سواء.
٣- تحقيق توزيع أفضل للسكان في شبه الجزيرة سواء بين المناطق والقطاعات المختلفة أو بين ريف وحضر سيناء (عزت حجازي، ٢٠٠٢، ص ص ١١٧-١١٨).

وقامت الدراسة بالوقوف على مدى ما تم تحقيقه من الأهداف السكانية لخطط التنمية وفقا لنتائج تعدادي ٢٠٠٦ و ٢٠١٧، مقارنة بالمستهدف منها في ٢٠١٥، ويمكن استعراض هذه المقارنة في النقاط التالية:

١) النمو السكاني:

استهدفت السياسة السكانية لسيناء رفع معدل النمو السكاني بها إلى ٨,٥% سنويًا، وذلك من خلال خفض معدلات الزيادة الطبيعية، ورفع معدل صافي الهجرة؛ ليصل عدد سكان سيناء مليوني نسمة في ٢٠١٥. بينما تُظهر النتائج النهائية لتعدادات عام ٢٠٠٦ وعام ٢٠١٧ أن الزيادة الفعلية لسكان سيناء بين تعداد عام ١٩٩٦ وتعداد عام ٢٠١٧ بلغت حوالي نصف مليون نسمة ليصل عدد السكان بسيناء في عام ٢٠١٧ حوالي ٨٤٣ ألف نسمة بمعدل نمو سنوي ٣,٢% تقريبًا، أي لم تُحقق استراتيجية تنمية شبه الجزيرة أحد أهم أهدافها الرئيسية المتمثلة في زيادة السكان بسيناء.

ويظهر من الجدول (١) مدى ما تم تحقيقه من النمو السكاني المستهدف حتى عام ٢٠١٥، حيث اختارت الاستراتيجية عددًا من المراكز العمرانية وضعتها في ثلاثة مجموعات حسب أولوية التنمية بها، وأظهرت المقارنة بين معدلات النمو السكاني المستهدفة للمراكز العمرانية الواردة بالخطة مع معدلات النمو لهذه المراكز في الفترتين التعداديتين (١٩٩٦-٢٠٠٦)، (٢٠٠٦-٢٠١٧) عددًا من النتائج المهمة، إذ يتضح من هذه المقارنة أنه لم يتحقق سوى ٣٨% من معدل النمو المستهدف، إذ حققت الفترة التعدادية الأولى ٤٤% من معدل النمو المستهدف، بينما لم تحقق الفترة التعدادية الثانية سوى ٣٤% من المستهدف؛ ويرجع ذلك إلى ما عانته سيناء خلال الفترة التعدادية الثانية خاصة الفترة منذ يناير ٢٠١١ من تردي للأوضاع الأمنية وزيادة نفوذ الجماعات الإرهابية ونشاطها؛ وهو ما يقف عائقًا أمام أي خطة لتنمية سيناء.

وقد اختلف معدل النمو المستهدف في هذه الاستراتيجية من مركز عمراني إلى آخر إذ تراوح بين ٢١,٢% في أبو زنيمة و ١,١% في القنطرة، وذلك بعد استبعاد كلًا من رفح، والشيخ زويد، وبور فؤاد إذ اقترب حجم سكان الأولى في تعداد عام ١٩٩٦ من المستهدف بينما تخطى حجم سكان الثانية والثالثة في ٩٦ المستهدف، يرجع السبب وراء اختلاف هذه المعدلات وعدم وجودها أحيانًا إلى عدة أسباب من أهمها قصور البيانات السكانية إذ قامت هذه الدراسات على أساس تعداد عام ١٩٨٦ ولم يتم عمل أي مسوح سكانية لسيناء قبل إعداد هذه الخطة، بالإضافة إلى التباين في تقدير إمكانات وموارد هذه المراكز العمرانية ومدى قدرتها على استيعاب العدد المستهدف لها؛ إذ يرتفع النمو المستهدف في حالة الموارد التعدينية والصناعية والسياحية مثل أبو زنيمة ٢١,٢، ورأس سدر ١٨,٧%، بينما ينخفض في حالة الموارد الزراعية مثل القنطرة ١,١، وبئر العبد ٥,٩%.

جدول (١) : حجم السكان المستهدف عام ٢٠١٥ على مستوى المراكز العمرانية والأهمية النسبية لأولوية تنمية كل منها.

الأهمية النسبية لأولوية التنمية	المدينة	عدد السكان				معدل النمو السكاني%		نسبة تحقيق معدل النمو المستهدف %	
		المستهدف ٢٠١٥ بالألف	تعداد ١٩٩٦**	تعداد ٢٠٠٦**	تعداد ٢٠١٧**	المستهدف ٢٠١٥ -	٩٦-٢٠٠٦	٠٦-٢٠١٧	٩٦-٢٠٠٦	٠٦-٢٠١٧
أولى	العريش	٥٠٠٠٠٠	١٠٠٤٨٢	١٤١٤٩٨	١٩٢٤٧٢	٨,٤	٣,٤	٢,٩	٤١	٣٥
	الطور	٢٥٠٠٠٠	١٠٥٦٣	١٩٨٢٦	٣٣٥٧٦	١٦,٧	٦,٣	٥,٠	٣٨	٣٠
	نويبع	٥٠٠٠٠	٥٧١١	٥٤٣٩	٧٢٥٥	١١,٤	-٠,٥	٢,٧	-٤	٢٤
	شرم الشيخ	٤٠٠٠٠	٧٤١٩	١٥٠٥٥	١٤٦٤٢	٨,٩	٧,١	-٠,٣	٨٠	-٣
	دهب	٣٠٠٠٠	٣٧٠٣	٥٩٠١	٢٩٣٤	١١,٠	٤,٧	-٦,٧	٤٢	-٦٠
	نخل	٢٥٠٠٠	١٥٧٩	٢٤٩٧	١٦٨٢	١٤,٥	٤,٦	-٣,٨	٣٢	-٢٦
	بئر العبد	٢٥٠٠٠	٨١٧٧	١٤٤٦٨	٢٤٨٤٤	٥,٩	٥,٧	٥,١	٩٧	٨٨
	رفح	٢٥٠٠٠	٢٤٦٢١	٣١٥١٥	٤١٧٢٠	٠,١	٢,٥	٢,٧		
	طابا ورأس النقب	٢٠٠٠٠	١٧٤٣	٣٩٣٥	١١٥٦	١٢,٨	٨,١	-١١,٧	٦٣	-٩١
جملة الأولوية الأولى		**٩٦٥٠٠٠**	**١٦٣٩٩٨**	**٢٤٠١٣٤**	**٣٢٠٢٨١**	**٩,٣**	**٣,٨**	**٢,٧**	**٤١**	**٢٩**
ثانية	أبو زنيمة	١٥٠٠٠٠	٢٦٨٠	٣٢٣٣	٤٢٣٨	٢١,٢	١,٩	٢,٦	٩	١٢
	أبو رديس	٥٠٠٠٠	٤١٥٢	٦٢٣٩	٥٤١٤	١٣,١	٤,١	-١,٤	٣١	-١٠
	رأس سدر	٥٠٠٠٠	١٤٢٣	٣١٢٣	٦٣٢١	١٨,٧	٧,٩	٦,٧	٤٢	٣٦
	الكونتيلا	٢٥٠٠٠	٧٧٥	٨٤٤	٦٣٤	١٨,٣	٠,٩	-٢,٧	٥	-١٥
	القسيمة	٢٥٠٠٠	٢٢٥٨	٢٢٣٦	٢٨٠٨	١٢,٧	-٠,١	٢,٢	-١	١٧
	الشيخ زويد	١٠٠٠٠	١٢٤٨٩	١٨٥٧٧	٢٥٢٠٧	-١,٢	٤,٠	٢,٩		
	سانت كاترين	١٠٠٠٠	٧٥٤	١٣٨٩	١١١٦	١٣,٦	٦,١	-٢,١	٤٥	-١٥
جملة الأولوية الثانية		**٣٢٠٠٠٠**	**٢٤٥٣١**	**٣٥٦٤١**	**٤٥٧٣٨**	**١٣,٥**	**٣,٧**	**٢,٤**	**٢٨**	**١٨**

تابع جدول (١) : حجم السكان المستهدف عام ٢٠١٥ على مستوى المراكز العمرانية والأهمية النسبية لأولوية تنمية كل منها.

الأهمية النسبية لأولوية التنمية	المدينة	عدد السكان				معدل النمو السكاني%			نسبة تحقيق معدل النمو المستهدف %	
		المستهدف ٢٠١٥بالألف	تعداد ١٩٩٦*	تعداد ٢٠٠٦*	تعداد ٢٠١٧*	المستهدف ٢٠١٥ -	٩٦-٢٠٠٦	٠٦-٢٠١٧	٩٦-٢٠٠٦	٠٦-٢٠١٧
ثالثة	السويس الجديدة (الجناين)**	٢٥٠٠٠٠	٦١٦٥٥	٨٨٢٠٦	١٣١٦٢٣	٧,٤	٣,٦	٣,٨	٤٩	٥٢
	بور فؤاد	٤٠٠٠٠	٥٨٧٣٢	٧٥٦٦٨	١٠٣٣٥٨	٢,٠-	٢,٥	٣,٠		
	رمانة	١٥٠٠٠	١٦٥٩	٢٤٠٨	٢٣٨٢	١١,٦	٣,٧	٠,١-	٣٢	١-
	القنطرة	١٥٠٠٠	١٢١١٦	٢٠٧٠٠	٢٨٤٦٥	١,١	٥,٤	٣,٠	٤٧٧	٢٧٠
	الحسنة	١٥٠٠٠	١٧٩٩	٢٧٠٧	١٦٦٧	١١,٢	٤,١	٤,٦-	٣٧	٤١-
	المغارة	١٥٠٠٠	١٠٨٤	١٢٤٩	٥٥٧	١٣,٨	١,٤	٧,٧-	١٠	٥٦-
	بالوظة	١٠٠٠٠	١٦٥٣	٢٥٢١	٣٤٩٣	٩,٥	٤,٢	٣,١	٤٥	٣٣
	التمد	٥٠٠٠	٧٦٩	٤٨٤	٤٣١	٩,٩	٤,٦-	١,١-	٤٧-	١١-
	جلبانة	٥٠٠٠	١١٨٩	٥١٥٧	٨٧٥٤	٧,٦	١٤,٧	٥,٠	١٩٤	٦٧
	المزار	٥٠٠٠		٥٥١	٦٨١	٤٤,٨		٢,٠	١٤١	٥
	نجيلة	٥٠٠٠	٢٤٢٦	٣٧٠٤	٣٠٦٤	٣,٨	٤,٢	١,٨-	١١١	٤٧-
	رابعة	٥٠٠٠	١٩٩٤	٤٨٦٣	٦٤٩٢	٤,٨	٨,٩	٢,٨	١٨٤	٥٧
	جفجافة	٥٠٠٠	١٠٥٢	٢٢٢٧	١٧١٤	٨,٢	٧,٥	٢,٥-	٩١	٣٠-
جملة الأولوية الثالثة		**٣٩٠٠٠٠**	**١٤٦١٢٨**	**٢١٠٤٤٥**	**٢٩٢٦٨١**	**٥,٢**	**٣,٦**	**٣,١**	**٧١**	**٦١**
جملة الوارد بياناتهم بالتعداد		**١٦٧٥٠٠٠**	**٣٣٤٦٥٧**	**٤٨٦٢٢٠**	**٦٥٨٧٠٠**	**٨,٥**	**٣,٧**	**٢,٩**	**٤٤**	**٣٤**

المصدر: من عمل الباحث اعتمادًا على بيانات: استراتيجية تنمية شبه جزيرة سيناء حتى عام ٢٠١٥ (الهيئة العامة للتخطيط العمراني، ١٩٩٣، صفحة ١٥).

* الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النتائج النهائية للتعدادات المذكورة.

** تم حساب بيانات قسم الجناين بالسويس بدلًا من المركز العمراني السويس الجديدة الذي لم يرد في التعدادات.

حققت هذه المدن معدل نمو سنوي ٣,٧% خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٦)، اختلف هذا المعدل حسب الأهمية النسبية لأولوية التنمية، إذ بلغ ٣,٨% لمدن الأولوية الأولى و٣,٧% لمدن الأولوية الثانية و٣,٦% لمدن الأولوية الثالثة، وقد جاءت هذه المعدلات مخيبة للآمال إذ كان المستهدف أن تحقق هذه المدن معدل نمو سنوي ٩,٣% لمدن الأولوية الأولى و١٣,٥% لمدن الأولوية الثانية و٥,٢% لمدن الأولوية الثالثة.

وتراجعت معدلات النمو في الفترة الثانية (٢٠٠٦-٢٠١٧) عنها خلال الفترة الأولى، إذ بلغ هذا المعدل ٢,٩%، وهو أقل قليلًا من معدل نمو إجمالي سكان سيناء لنفس الفترة، حقق هذا المعدل ٣٤% من معدل النمو المستهدف، حيث انخفض معدل النمو لهذه الفترة عن الفترة السابقة بجميع المراكز العمرانية ماعدا نويبع وأبو زنيمة والقسيمة وبور فؤاد والتي ارتفعت معدلات نموها عن الفترة السابقة، لم يقتصر التراجع على هذا الحد بل سجل اثنى عشر مركزًا عمرانيًا معدلات نمو سالبة بلغت أدناها في المغارة -٧,٧%، وكذلك دهب -٦,٧%.

جاءت مدينة القنطرة في مقدمة المراكز العمرانية التي حققت معدل نمو سنوي أكبر من المعدل المستهدف لها، حيث بلغ معدل النمو بها ٥,٤% في الفترة التعدادية (١٩٩٦-٢٠٠٦) و٣% في الفترة التعدادية (٢٠٠٦-٢٠١٧) بينما استهدفت الاستراتيجية معدل نمو سنوي ١,١%؛ ويرجع تحقيقها لمعدل نمو سنوي أكبر من المستهدف لعدد من العوامل من أهمها عدم منطقية معدل النمو المستهدف (١,١%) وهو حوالي رُبع معدل نمو شبه الجزيرة في الفترة (١٩٨٦-١٩٩٦) والذي بلغ ٤,٢%، كما ساهم موقع القنطرة كبوابة للعبور إلى محافظة شمال سيناء والتنمية الزراعية بها في ارتفاع نسبة النمو لحوالي ٥ أضعاف المستهدف.

احتلت التمد، إحدى قرى قسم نخل، المركز الأخير في تحقيقها لمعدل النمو المستهدف؛ حيث حققت معدل نمو سالب وقدره -٤,٦% في حين كان المستهدف أن

تنمو بمعدل ٩,٩%؛ يرجع هذا إلى المبالغة في المعدل المستهدف حيث أن إمكانيات المركز العمراني لا ترقى إلى استيعاب هذا المعدل، كما أن الأنشطة المخطط لها لتنميتها أنشطة غير جاذبة للسكان وهي الأنشطة الزراعية والرعوية والصناعات البيئية (الهيئة العامة للتخطيط العمراني، ١٩٩٣، ص ١٩)، والأمر ذاته ينطبق على القسيمة والكونتيلا حيث بلغ معدل نموهما -٠,١، ٠,٩% على التوالي.

ويُلاحظ من الجدول تدني معدل النمو السكاني لنويبع، حيث سجل -٠,٥% في الفترة التعدادية (١٩٩٦-٢٠٠٦)، و٢,٧% خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٧)؛ يرجع السبب في ذلك إلى تأخر عملية التنمية خاصة السياحية بها في ظل منافسة شرم الشيخ ودهب وطابا وهي مراكز أكثر جذب للسياحة، بالإضافة إلى تأثر المدينة من الأحداث الإرهابية في طابا عام ٢٠٠١ وفي دهب (أبريل ٢٠٠٦، أي قبيل إجراء التعداد).

ويشير انخفاض معدل نمو المراكز العمرانية الواردة بالخطة عن معدل نمو إجمالي شبه الجزيرة إلى مؤشر غاية في الأهمية وهو عدم متابعة تنفيذ الخطة، وتبعثر جهود التنمية واقتصارها على جانب واحد وهو التنمية السياحية.

لم تقتصر السياسة السكانية لسيناء على تحقيق زيادة سكانية بها، بل عملت على تحسين كلا نوعي الزيادة السكانية، حيث استهدفت الهبوط بمعدلات المواليد وتحقيق صافي هجرة موجب لا يقتصر على اجتذاب قوة عمل مؤقتة وإنما اجتذاب قوة عمل تستقر مع أسرها في سيناء (عزت حجازي، ٢٠٠٢، ص ص ١٢٠- ١٢٩).

أ- الزيادة الطبيعية :

استهدفت السياسة السكانية خفض معدل المواليد في محافظة شمال سيناء من ٣٢,١ في الألف في ١٩٩٦ لتصل إلى ٢٦ في الألف في ٢٠١٥، وخفض معدل المواليد في محافظة جنوب سيناء من ٣٦,١ في الألف في ١٩٩٦ إلى ٢٢ في الألف

في ٢٠١٥، يشير الشكل (١) إلى العلاقة بين معدلات المواليد الفعلية في محافظة شمال و محافظة جنوب سيناء ومعدلات المواليد المستهدفة خلال الفترة من ١٩٩٦ حتى ٢٠١٥، يتضح من الشكل تحقق معدل المواليد المستهدف في محافظة جنوب سيناء خلال الفترة منذ عام ٢٠٠٢ وحتى عام ٢٠١٥؛ ويرجع ذلك لعدة أسباب من أهمها ارتفاع نسبة الوافدين في المحافظة خاصة قبل ٢٠١١، بالإضافة إلى وجود قصور في تسجيل حالات الولادة خاصة في المناطق البدوية.

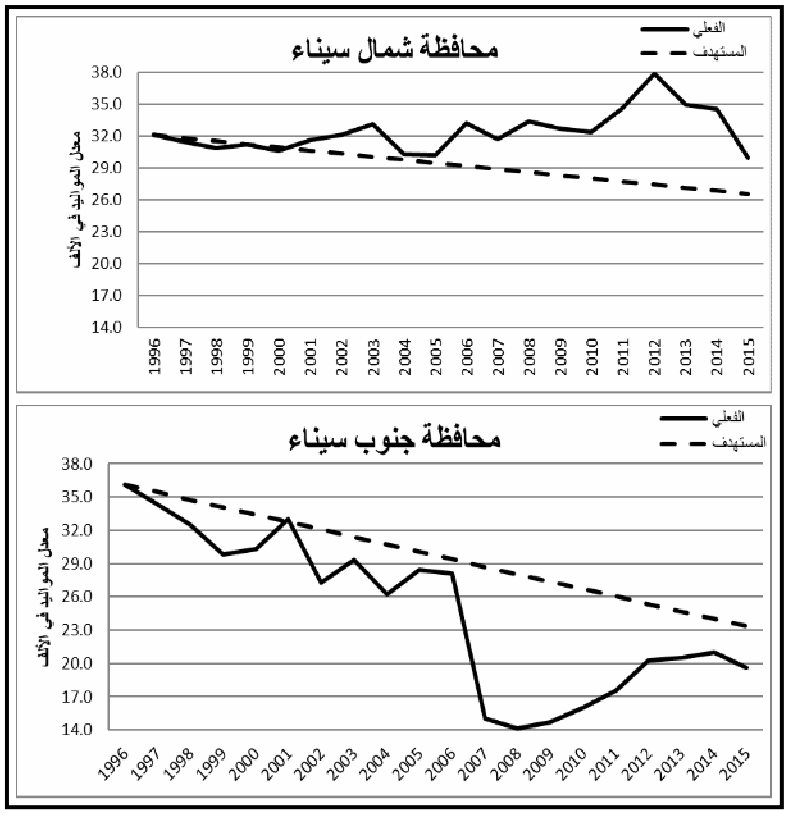

شكل (١) : معدلات المواليد المسجلة بسيناء مقارنة بمعدلاتها المستهدفة (١٩٩٦-٢٠١٧).

المصدر: اعتمادًا على بيانات: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرات الإحصاءات الحيوية للفترة (١٩٩٦-٢٠١٧) على مستوى المحافظات، والمستهدف الوارد بالسياسة السكانية لسيناء (عزت حجازي، ٢٠٠٢، ص ١١٨).

بينما حققت محافظة شمال سيناء معدل المواليد المستهدف في الفترة منذ ١٩٩٦ حتى عام ٢٠٠٠ بالإضافة إلى عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧، بينما ارتفع معدل المواليد الفعلي عن نظيره المستهدف خلال الفترة ٢٠٠١–٢٠١٥؛ يرجع هذا الارتفاع إلى تراجع نسبة الوافدين بالإضافة إلى سيادة الطابع الريفي بالمحافظة وعدم الاهتمام بتنظيم الأسرة، كما أن غياب سلطة الدولة وشعور المواطنين بالتحرر أدى إلى زيادة الفجوة في الفترة بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٥، بينما تسبب ضيق الأحوال المعيشية وسوء الأحوال الاقتصادية في تراجع معدلات المواليد في الآونة الأخيرة.

يتضح مما سبق أن التغيرات التي حدثت في معدلات المواليد بمنطقة الدراسة لا ترجع إلى أي سياسة سكانية حيث يظهر من الشكل مدى التذبذب في معدلات المواليد خلال هذه الفترة وعدم خضوعها لاتجاه عام، ويزيد هذا التذبذب في الجنوب عنه في الشمال.

ب– الهجرة :

استهدفت الاستراتيجية تحقيق صافي هجرة موجب لا يقتصر على اجتذاب قوة عمل مؤقتة وإنما اجتذاب قوة عمل تستقر باصطحاب أسرها إلى سيناء، إلا أن هذا لم يتحقق؛ حيث تشير الدراسة في فصلها الأول إلى ارتفاع نسبة مساهمة الهجرة في الزيادة السكانية بسيناء من ١٤,٥% في ١٩٩٦ إلى ١٨,١% حتى عام ٢٠٠٦، ثم انخفاضها بشدة في الفترة التعدادية (٢٠٠٦–٢٠١٧) حيث لا تكاد تساهم سوى بـ ١,٢% من الزيادة السكانية بسيناء؛ يرجع هذا التذبذب إلى عدم استقرار الوافدين بسيناء وارتباط نسبة كبيرة منهم بنشاط اقتصادي وحيد وهو النشاط السياحي مما يقلل من فرصة تحقيق الهجرة لزيادة سكانية مستقرة بسيناء. كما تشير النتائج النهائية لتعداد عام ٢٠١٧ إلى تراجع نسبة الوافدين المرافقين بسيناء من ٤٥% في عام ٢٠٠٦ إلى ٣٨,٦% في عام ٢٠١٧.

٢) تحسين التركيب والخصائص الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية لسكان سيناء :

أ- التركيب النوعي والعمري:

استهدفت السياسة السكانية لسيناء اعتدال التركيب النوعي والعمري لسكان شبه الجزيرة، فمن حيث نسبة النوع استهدفت اتجاهه إلى المستوى الطبيعي (في حدود ١٠٥)، وتشير النتائج النهائية لتعداد ٢٠١٧ إلى تراجع نسبة النوع بصورة كبيرة جدًا بين تعدادي ٢٠٠٦ و٢٠١٧، حيث تراجعت من ١٢٤ في عام ٢٠٠٦ إلى ١٠٥ في عام ٢٠١٧ لجملة سيناء، وبلغ هذا التراجع ذروته في محافظة جنوب سيناء والتي انخفضت نسبة النوع بها من ٢٤٠ في عام ٢٠٠٦ إلى ١٠٨ في عام ٢٠١٧، كما تراجعت في محافظة شمال سيناء من ١٠٨ في عام ٢٠٠٦ إلى ١٠٤ في عام ٢٠١٧، وكذلك تراجعت من ١٠٨ في عام ٢٠٠٦ إلى ١٠٦ في عام ٢٠١٧ في أقسام شرق القناة، ويرجع السبب في ذلك إلى تراجع الهجرة الوافدة من الذكور إلى هذه المناطق.

ولا يعني تراجع نسبة النوع الفعلية في ٢٠١٧ تحقيقها لمستهدف السياسة السكانية؛ إذ يتناقض السبب في تراجعها، وهو تراجع الهجرة الوافدة من الذكور، مع ما عوَّلت عليه السياسة السكانية من ارتفاع نسبة الهجرة الأسرية لتحقيق هذا الهدف (عزت حجازي، ٢٠٠٢، ص ١٣٢).

كما استهدفت السياسة السكانية أن يتناسب الهرم السكاني للإقليم في عام ٢٠١٧ مع النسب ٣٠% للأطفال، و٦٠% للأعمار الوسطى، و١٠% لكبار السن (عزت حجازي، ٢٠٠٢، ص ص ١٣٠-١٣١)، يوضح الشكل (٢) العلاقة بين التركيب العمري المستهدف لسكان شبه الجزيرة خلال تعدادي (٢٠٠٦، ٢٠١٧) مقارنًا بتركيبهم الفعلي بنفس التعدادين.

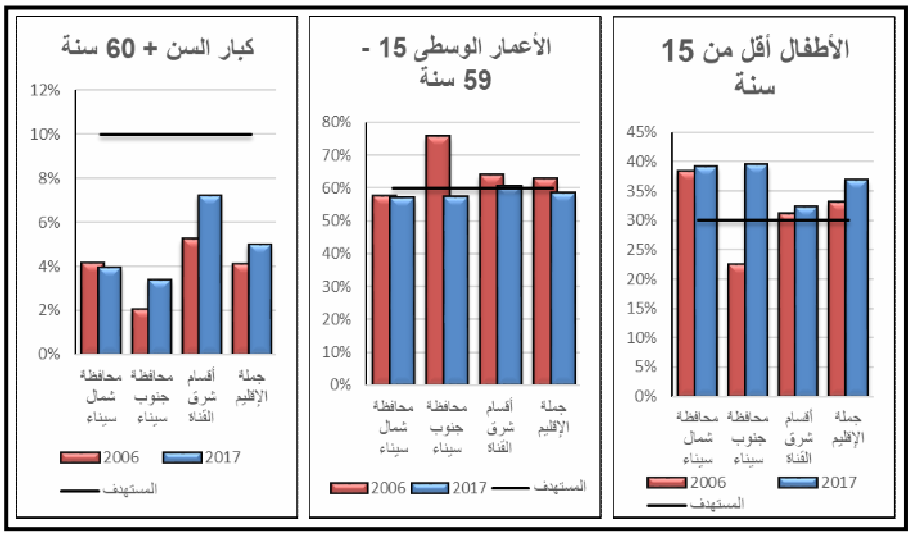

شكل (٢) : التركيب العمري لسكان سيناء في تعدادي ٢٠٠٦ و٢٠١٧ مقارنًا بالمستهدف عام ٢٠١٥.

المصدر: اعتمادًا على بيانات: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النتائج النهائية لتعدادي (٢٠٠٦، ٢٠١٧)، والمستهدف الوارد بالسياسة السكانية لسيناء (عزت حجازي، ٢٠٠٢، ص ص ١٣٠-١٣١).

يتضح من الشكل اقتراب التركيب السكاني للإقليم من المستهدف في تعداد عام ٢٠٠٦، حيث بلغ مجموع الفروق ١١,٨%، بينما بلغ مجموع الفروق[١] في ٢٠١٧ والي ١٣,٥%، ويتضح من الشكل أيضا تباعد التركيب السكاني للوحدات الرئيسية للإقليم عن المستهدف في عام ٢٠٠٦ خاصة في محافظة جنوب سيناء حيث بلغ مجموع الفروق بها حوالي ٣١%؛ وذلك نتيجة تأثير الهجرة الوافدة والتي يغلب عليها الشباب مما رفع نسبة الشباب إلى أكثر من ثلاثة أرباع سكان الجنوب. اختلف الوضع في عام ٢٠١٧، حيث بلغ مجموع الفروق في محافظة جنوب سيناء ١٨,٧%؛

(١) يقصد بمجموع الفروق هو مجموع الفروق بين قيم التركيب السكاني الواردة بالتعداد والقيم المستهدفة له بغض النظر عن اشارة الفروق.

متأثرًا بارتفاع نسبة الأطفال بـ ٩,٣% عن المستهدف، ويتضح من الشكل أن أقرب الفئات من المستهدف في ٢٠١٧ هي فئة الشباب وأبعدها فئة الأطفال ثم الشيوخ، ومما يبرزه الشكل أن أقسام شرق القناة هي الأقرب للمستهدف سواء في عام ٢٠٠٦ أو عام ٢٠١٧، حيث بلغ مجموع الفروق ٩,٦، ٥,٥% على التوالي؛ يرجع هذا إلى استقرار هذه المنطقة أكثر من أي منطقة أخرى بسيناء مما يسمح بتنفيذ خطط التنمية والسياسات السكانية، بالإضافة إلى تنوع الأنشطة الجاذبة للسكان بها وتوفر الخدمات الرئيسية والترفيهية مما يسمح بانتقال أسر المهاجرين واستقرارهم.

ب- التركيب التعليمي:

جاء القضاء على الأمية (بما فيها فئة "يقرأ ويكتب") في حضر سيناء على رأس أولويات السياسة السكانية لسيناء حتى عام ٢٠١٧، بالإضافة إلى تقليص نسب السكان في فئات الحالة التعليمية الأولى (المؤهل المتوسط وما دونه)، وزيادة نسبهم في فئات الحالة التعليمية المتطورة (ما فوق المؤهل المتوسط)، وتقليص الفروق النوعية والريفية الحضرية إلى أدنى حد ممكن. كما ركزت السياسة على تطوير التعليم في شبه الجزيرة، بحيث يستجيب لطبيعة المنطقة واحتياجات تنميتها، بما يواكب التقدم العلمي والتكنولوجي على المستوى العالمي ويفيد منه بأكبر درجة تسمح بها موارد الإقليم.

يظهر من النتائج النهائية لتعداد ٢٠١٧ عدم تحقق ما استهدفته السياسة السكانية لسيناء من أولويات تحسين التركيب التعليمي، حيث بلغت نسبة الأميين ومن يقرأ ويكتب أكثر من ربع سكان الحضر بسيناء في عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٧، بل ارتفعت هذه الفئة بنسبة ٠,٨% بين التعدادين لجملة حضر سيناء، وبنسبة ٣% لحضر شمال سيناء، و٨% لحضر جنوب سيناء، بينما انخفضت بنسبة ٤,٩% في حضر أقسام شرق القناة؛ يرجع ذلك إلى تراجع الهجرة الوافدة إلى محافظتي شمال وجنوب سيناء وزيادتها في أقسام شرق القناة، حيث تنخفض نسبة الأميين ومن يقرأ ويكتب بين الوافدين.

تقلصت نسب السكان في فئات الحالة التعليمية الدنيا[١] بنسبة ١,٣% فقط في جملة سيناء، حيث انخفضت نسبة حاملي المؤهل المتوسط بنسبة ١,٥%، وارتفعت نسبة فئتي محو الأمية وأقل من المتوسط بنسبة ٠,١ لكلا منهما، ظهر الانخفاض بوضوح في محافظة جنوب سيناء التي تقلصت نسبة هذه الفئات بها بمقدار ٢,٨%، ثم محافظة شمال سيناء بمقدار ١,٧%، بينما لم تتغير هذه النسب في أقسام شرق القناة. في حين ارتفعت نسب فئات الحالة التعليمية العليا[٢]، بمقدار ٢,٦% لجملة سيناء، حيث ارتفعت نسبة حاملي المؤهل الجامعي بنسبة ٢,٧% والمؤهل فوق الجامعي بنسبة ٠,٢%، بينما انخفضت نسبة المؤهل فوق المتوسط بنسبة ٠,٣%، بلغ التغير في نسبة هذه الفئات ٥,٩% في أقسام شرق القناة ، و٣,٤% في محافظة شمال سيناء؛ ويرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة الوافدين لأقسام شرق القناة، والاهتمام بالتعليم الجامعي وفوق المتوسط وإنشاء جامعتي سيناء والعريش، بينما تراجعت نسبة السكان في فئات الحالة التعليمية العليا بمقدار -٤,٨% في محافظة جنوب سيناء؛ نتيجة لتراجع نسبة الوافدين للمحافظة.

ج- التركيب الزواجي:

نوهت السياسة السكانية لسيناء إلى أهمية الاقتراب من الاعتدال في الحالة الزواجية للسكان بحيث يتأخر السن عند أول زواج والالتزام بالسن القانونية ١٨ سنة للإناث والذكور[٣]، وتشير نتائج تعداد عام ٢٠١٧ إلى تأخر السن عند الزواج الأول إلى ٢٦ سنة للذكور و٢١,٥ سنة للإناث، وعلى الرغم من ذلك إلا أن نتائج التعداد نفسه تشير إلى زواج ١,٢% من المتزوجات في سن أقل من ١٥ سنة.

(١) يقصد بفئات الحالة التعليمية الدنيا: فئات الحالة التعليمية غير المؤهلة وتشمل جميع الفئات الأقل من المؤهل المتوسط.

(٢) يقصد بفئات الحالة التعليمية العليا: فئات الحالة التعليمية المؤهلة دراسيًا، وتشمل فئة المؤهل المتوسط وما فوقه.

(٣) جاء السن القانوني للزواج بالسياسة السكانية لسيناء ١٦ سنة للإناث و١٨ سنة للذكور، حيث تم وضع هذه السياسة قبل تعديل القانون لـ ١٨ سنة للنوعين.

كما استهدفت السياسة السكانية تقليص نسبة الأزواج الوافدين غير المصحوبين بأسرهم، إلا أن هذا لم يتحقق، حيث تشير النتائج النهائية لتعداد عام ٢٠١٧ إلى تراجع نسبة الوافدات بغرض المرافقة من ٦٣,٦% في عام ٢٠٠٦ إلى ٤٥,٢% في عام ٢٠١٧.

د- التركيب الاقتصادي:

استهدفت استراتيجية تنمية شبه جزيرة سيناء توفير نحو ٤٤٣ ألف فرصة عمل جديدة حتى عام ٢٠١٥، علاوة على فرص العمل المقدرة في حينها بنحو ٧٠ ألف فرصة عمل، ليصل مجموع القوى العاملة بسيناء في عام ٢٠١٥ إلى ٥١٣ ألف عامل. تضم فرص العمل المقترحة أنشطة الزراعة والرعي والصيد والصناعة والتعدين والبترول والسياحة والترفيه والخدمات الإقليمية والمحلية الأخرى. يظهر الجدول (٢) مدى ما تم توفيره من فرص العمل المستهدفة حتى عام ٢٠١٧، إذ لم تصل نسبة ما تم توفيره نصف فرص العمل المستهدفة، ويتضح من الجدول أيضًا أن نسبة توفير فرص العمل المستهدفة في تعداد ٢٠٠٦ أفضل منه في تعداد عام ٢٠١٧، إذ بلغت هذه النسب ٤٦,٦، ٤٠,٨% للتعدادين على التوالي.

يظهر من الجدول (٢) أن نشاط الزراعة والصيد أكثر الأنشطة حسب نسبة تحقيقه للمستهدف حيث بلغت هذه النسبة حوالي ٨١، ٩٠% في عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٧ على التوالي؛ يرجع ذلك لعدم مبالغة الاستراتيجية في تقدير حجم العمالة المستهدف لهذا النشاط بالإضافة إلى أنه أكثر الأنشطة الاقتصادية استقرارًا وعدم تأثره بالاضطرابات الأمنية التي تشهدها المنطقة لارتباطه بالأراضي الزراعية الموجودة في أودية سيناء ومن أهمها وادي العريش. يلي النشاط الزراعي الأنشطة الخدمية والتي وفرت أكثر من ٧٠% من المستهدف تحقيقه، ٧٣، ٧١% في عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٧ على التوالي؛ يرجع ذلك إلى جهود الدولة المبذولة في توطين الخدمات الإدارية والتعليمية والصحية، مثل

الخدمات الإدارية الإقليمية والمحلية في عدد من المدن الرئيسية بسيناء، وإنشاء جامعة العريش، وهيئة قناة السويس وامتداد جامعة بور سعيد ببور فؤاد، وجامعة سيناء بالعريش والقنطرة شرق، بالإضافة إلى عدد كبير من الخدمات الإدارية واللوجيستية في شرم الشيخ والطور ونويبع بمحافظة جنوب سيناء.

جدول (٢) : حجم العمالة المستهدفة عام ٢٠١٥ على مستوى الأنشطة الاقتصادية مقارنة بنسبة ما تم تحقيقه في تعدادي ٢٠٠٦ و ٢٠١٧.

الأنشطة الاقتصادية	فرص العمل			
	المستهدف حتى عام ٢٠١٥*	تعداد عام ٢٠٠٦**		تعداد عام ٢٠١٧**	
		حجم العمالة	نسبة تحقيق المستهدف	حجم العمالة	نسبة تحقيق المستهدف
الزراعة (والرعي والصيد)	٥١٣٠٠	٤١٤٦٢	%٨٠,٨	٤٥٩٢٦	%٨٩,٥
الصناعة والتعدين والبترول	١٠٢٦٠٠	١٤٣٨٠	%١٤,٠	١١٠١٩	%١٠,٧
السياحة (والأنشطة الترفيهية)	١٥٣٩٠٠	٣٣٦١٤	%٢١,٨	٥٩٤٠	%٣,٩
خدمات أخرى	٢٠٥٢٠٠	١٤٩٨٣٨	%٧٣,٠	١٤٦٢٢٨	%٧١,٣
الإجمالي	**٥١٣٠٠٠**	**٢٣٩٢٩٤**	**%٤٦,٦**	**٢٠٩١١٣**	**%٤٠,٨**

المصدر: من عمل الباحث اعتمادًا على بيانات:

* استراتيجية تنمية شبه جزيرة سيناء حتى عام ٢٠١٥ (الهيئة العامة للتخطيط العمراني، ١٩٩٣، ص ١٣).

** الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النتائج النهائية للتعدادات المذكورة.

يُعد النشاط السياحي أقل الأنشطة تحقيقًا لحجم العمالة المستهدفة بصفة عامة، حيث لم تتجاوز نسبة ما تم توفيره من فرص عمل في ٢٠١٧ بهذا النشاط ٤% من الحجم المستهدف، على الرغم من تحقيق حوالي ٢٢% من المستهدف في تعداد عام ٢٠٠٦؛ يرجع هذا إلى عدم استقرار هذا النشاط وتدهوره بعد ٢٠١١ نتيجة للاضطرابات التي شهدتها سيناء، بالإضافة إلى المبالغة في تقدير

حجم العمالة المستهدف توفيرها في هذا النشاط حيث استهدفت الاستراتيجية أن يعمل بهذا النشاط ٣٠% من حجم العمالة بسيناء في ٢٠١٥، وهي نسبة مبالغ بها. كما جاءت نسبة ما تم توفيره من فرص عمل بالنشاط الصناعي والتعديني مخيبة للتقديرات المستهدفة، حيث بلغت هذه النسبة ١٤، ١١% من المستهدف في تعدادي ٢٠٠٦ و٢٠١٧ على التوالي؛ يرجع ذلك إلى ضعف جهود الدولة والقطاع الخاص في تنمية النشاط الصناعي بصفة خاصة في محافظة جنوب سيناء والاهتمام بالنشاط السياحي على حسابه، حيث كان من المقترح إنشاء عدد من المناطق الصناعية المتكاملة بمدن العريش وطور سيناء وأبو زنيمة وأبو رديس ورأس سدر وعيون موسى والسويس الجديدة والإسماعيلية الجديدة، بالإضافة إلى مناطق للصناعات الخفيفة والصناعات البيئية بأغلب التجمعات العمرانية وفق إمكانات ومحددات كل تجمع عمراني (الهيئة العامة للتخطيط العمراني، ١٩٩٣، ص ١٧)، وهو ما لم يتم تحقيقه.

يتضح مما سبق عدم تحقيق أهداف السياسة السكانية لسيناء؛ نتيجة لعدم تحقيق استراتيجيات وخطط التنمية لأهدافها، وتتمثل أوجه الفشل في تحقيق أهداف استراتيجيات التنمية في النقاط الآتية:

١- عدم استكمال مشروع ترعة السلام، ونقل تبعيتها إلى وزارة الزراعة بدلًا من جهاز تنمية سيناء.
٢- توقف مشروع السكة الحديدية (الإسماعيلية – رفح) عند بئر العبد، وتعرضه للإهمال وسرقة القضبان.
٣- وقف كوبري الفردان عن العمل؛ بعد تعرض خط السكة الحديد للنهب، ووضعه تحت إشراف القوات المسلحة.
٤- عدم اكتمال المشروعات السكنية وافتقارها للبنية الأساسية خاصة في مدن محافظة جنوب سيناء.

ويرجع هذا الفشل إلى عدة أسباب من أهمها:

١- الافتقار لمسألة التكامل، حيث عجزت الحكومات المصرية عن تنفيذ استراتيجية تنموية تكاملية تربط الصحة بالتعليم والعمل في منظومة متناغمة.

٢- الاعتماد على جهاز إداري مترهل، يفتقر إلى الإبداع، ولا يملك الإرادة والرغبة في صناعة عملية التنمية، بالإضافة إلى التداخل بين الجهات الإدارية المختلفة وعدم وجود جهة واحدة لتنمية سيناء (هويدا عدلي، ٢٠١٤، ص ٧٢).

٣- المبالغة في التقديرات المستهدفة سواء سكانيًا أو تنمويًا، وعدم اعتمادها على بيانات إحصائية دقيقة.

٤- افتقاد استراتيجيات التنمية للرؤية الشاملة والكلية، وعدم وضوح أهدافها ووسائلها.

٥- مركزية هذه الاستراتيجيات؛ حيث تمت صياغتها وتنفيذها بدون الاستعانة بأهالي سيناء، وتركز اهتمامها على منطقة المركز والمناطق المحيطة بها، وكذلك الانحياز التنموي للمناطق الحضرية.

٦- افتقادها الترابط ببين السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ثانيًا – التحليل الرباعي (SWOT) للتركيب السكاني وإمكانات التنمية بسيناء :

يقصد بالتحليل الرباعي (SWOT Analysis) تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر، ويهدف هذا التحليل إلى تحديد كيفية استخدام الموارد المتاحة لتلبية المتطلبات؛ ويتم ذلك بالاعتماد على نقاط القوة بالمنظمة أو بالمنطقة محل الدراسة من أجل استغلال الفرص ومواجهة التهديدات والمخاطر وتصحيح نقاط الضعف الداخلية (Riston, 2008, p. 41). ويستخدم هذا التحليل للخروج بتقييم واضح للوضع الحالي للظاهرة محل الدراسة، ويحدد أوجه القوة والضعف والإمكانات التي يمكن تطويرها، وكذلك العقبات التي قد تواجه الظاهرة. و رغم بساطة هذا التحليل إلا أنه يعد وسيلة فعالة لتقييم الوضع الحالي من خلال تحليل أربع نقاط رئيسية:

١- (S: Strength) نقاط القوة والمميزات.

٢- (W: Weaknesses) نقاط الضعف والعيوب.

٣- (O: Opportunities) الفرص التي يمكن استغلالها.

٤- (T: Threatens) التهديدات أو العقبات التي يمكن أن تؤثر سلبًا في المستقبل (Matohiti, 2008, p. 4).

١) نقاط القوة والإمكانات Strength :

تتمثل نقاط القوة في أهم الخصائص الداخلية التي يمكن أن تؤثر بالإيجاب في تنمية سيناء، وتقسم الدراسة تلك النقاط لمجموعتين، تشمل الأولى نقاط القوة المتعلقة بسكان سيناء وخصائصهم، بينما تضم المجموعة الثانية نقاط القوة غير السكانية كتلك المتعلقة بموارد الإقليم الطبيعية والاقتصادية، وتعد كلتا المجموعتين ركيزتا التنمية بسيناء.

وتأتي **معدلات الهجرة الصافية** على رأس نقاط القوة بسيناء؛ فقد بلغ معدل الهجرة الصافية بالإقليم ١,٢% في ٢٠١٧، فعلى الرغم مما تعانيه سيناء من ظروف استثنائية وعدم استقرار الأوضاع الأمنية به وكذلك تدهور النشاط السياحي، أكثر الأنشطة جذبًا للوافدين، إلا أنها لا تزال تمثل أحد أهم مناطق الجذب السكاني بالجمهورية. لذلك يعد تراجع هذا المعدل بصورة كبيرة من ١٨,١% في تعداد عام ٢٠٠٦ إلى ١,٢% في تعداد عام ٢٠١٧ أمرًا غاية في الخطورة، إذ لابد من تذليل العقبات التي تقف وراء عدم استقرار الوافدين بسيناء، وتشير الدراسة في فصلها الخامس إلى أهم العوائق التي تواجه الوافدين إلى سيناء.

كما يعد **تراجع نسبة النوع** بين سكان سيناء في تعداد عام ٢٠١٧ لتصل لمستوى الاعتدال (١٠٥)، من أهم نقاط القوة، حيث عانت سيناء لفترة طويلة من ارتفاع نسبة النوع وما ينتج عنه من مشكلات اجتماعية أغلبها ناتج عن ارتفاع نسبة غير المتزوجين الوافدين للإقليم، بالإضافة إلى انخفاض نسب المرافقة[١] خاصة في الهجرة الوافدة إلى

(١) يُقصد بنسبة المرافقة نسبة الوافدين كمرافقين لغيرهم، كالزوجة والأبناء المرافقين للزوج الوافد للعمل، وهي أحد الأسباب الستة التي ترد في جدول أسباب الهجرة الداخلية بالتعداد (مثل: جدول ٥٤ في تعداد عام ٢٠٠٦).

محافظة جنوب سيناء. يعطي هذا الاعتدال الفرصة لتخطيط سكاني يعتمد على استقرار الوافدين للإقليم مستقبلاً.

كما تشير نتائج تعداد ٢٠١٧ إلى نقطة قوة أخرى في التركيب الاجتماعي لسكان سيناء وهي **ارتفاع متوسط السن عند الزواج الأول** بين الذكور إلى ٢٦ سنة و ٢١,٥ سنة بين الإناث؛ إلا أن نتائج نفس التعداد تشير إلى وجود حالات من الزواج المبكر بين الإناث إذ تبلغ نسبة من يتزوجن في عمر أقل من ١٥ سنة حوالي ١,٢% ممن سبق لهن الزواج؛ ويشير هذا الارتفاع إلى تأثير التغيرات الثقافية والفكرية التي طرأت على المجتمع السيناوي ومن أهمها الاهتمام بتعليم المرأة وعملها. كما شهد **التركيب التعليمي** للإقليم بتعداد عام ٢٠١٧ تطورًا كبيرًا عنه في تعداد عام ٢٠٠٦، مما يجعله نقطة قوة لصالح الإقليم، حيث يتضح انخفاض نسب السكان في فئات الحالة التعليمة الدنيا وارتفاعها في فئات الحالة التعليمية العليا، حيث انخفضت نسبة الأميين في عام ٢٠١٧ حوالي ١,٢% عن نسبتهم في عام ٢٠٠٦، كما ارتفعت نسبة الجامعيين وفوق الجامعيين حوالي ٣%.

لا تقتصر نقاط القوة بسيناء على نقاط القوة السكانية، بل يزخر الإقليم بالعديد من نقاط القوة التنموية التي تجعله من أهم أقاليم الجمهورية وأكثرها تأهيلا لتنميتها. حيث يعد **الموقع الجغرافي** للإقليم من أهم نقاط القوة به، إذ تمثل سيناء الحصن الشرقي لمصر، وأيضاً منطقة ربط بين قارتي آسيا وأفريقيا من جهة وبين مصر والعالم العربي شرقه وغربه من جهة أخرى، وهو ما يزيد من الأهمية الاستراتيجية للإقليم. كما تتمتع سيناء **بتنوع مناخي وتباين تضاريسي** مما يضفي على الموقع الاستراتيجي أهمية اقتصادية وعمرانية وهذا التباين الناتج عنه وجود بيئتين مختلفتين ومتداخلتين إلا أنهما متكاملتين هما البيئة الساحلية والبيئة الصحراوية، تعمل البيئة الساحلية بالسياحة والتجارة والصناعة، وهي أنشطة

مستقرة، وأنشطة غير مستقرة في البيئة الصحراوية وتعتمد على الرعي والتعدين والسياحة الجبلية أحيانًا.

وتزخر سيناء بعدد من **المناطق النباتية المهمة** وهي شمال سيناء، وبحيرة البردويل، ومحميات نبق وأبو جالوم وسانت كاترين بمحافظة جنوب سيناء، تأتي محمية سانت كاترين على رأسهم، حيث تحتل معظم وسط محافظة جنوب سيناء، وتحتوي على العديد من الموائل مثل الوديان والكهوف والوديان الضيقة والسهول والجبال والتلال، كما تتدفق مياه الأمطار الكثيرة الهاطلة على المنطقة خلال شبكة من الوديان أو الخوانق العميقة إلى خليج السويس والعقبة. وتحتوي على ما يقارب من ٥٠٠ نوع من النباتات الوعائية، ثلاثون منها متوطنة يمثلون نصف الأنواع المتوطنة في مصر والتي تصنف كأنواع مهددة. إلا أن هذه المناطق تعاني من عدد من التهديدات أهمها التوسع الزراعي، خصوصا عند مصبات الأودية، وتطوير الطرق وبناء الفنادق المرتبطة بالسياحة والرعي الجائر والجمع الزائد للنباتات الطبية والجفاف (Shaltout & Eid, 2016, pp. 15-85).

وتتمتع سيناء **بثروة معدنية هائلة**، حيث يزخر بالعديد من المواد الخام مثل الرخام والرمال البيضاء والصفراء والسوداء، والحجر الجيري والطفلة والجبس والرمال الصفراء والدولميت والتربة الحصوية، والفحم بالمغارة، وملح الطعام والكبريت؛ مما يساهم في إقامة العديد من الصناعات التي تحتاج إليها المنطقة في عملية التنمية والتعمير كصناعة الطوب الإسمنتي والبلاط، مما يساعد في العمليات الإنشائية، وكذلك يزخر بثروة بترولية هائلة حيث ينتج الإقليم حوالى ثلثي إنتاج الجمهورية من البترول (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢/٢٠١٠، ص ٢٥٤). كما يتمتع **بطول سواحله ووفرة المصايد السمكية وتنوعها، بالإضافة إلى الأراضي الزراعية والأراضي الصالحة للزراعة** خاصة بمحافظة شمال سيناء، مما يتيح فرصة للتنمية الزراعية في حال وصول مياه ترعة السلام إليها، إلا أن التنمية في مجال

الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية لا تزال تفتقد للعديد من الاحتياجات من أهمها تعثر مشروع ترعة السلام، وانخفاض درجة الخصوبة والإنتاجية، حيث تتسم الأراضي الزراعية بسيناء بالانخفاض النسبي في جدارتها الإنتاجية حيث تصنف جميعها ضمن أراضي الدرجة الثالثة وما دونها، كما تفتقد إلى الاهتمام بالصناعات القائمة على هذه المنتجات.

لا تمثل **موارد الطاقة** أي عقبة في وجه التنمية بسيناء، حيث يتميز الإقليم بوفرة مصادر الطاقة وتنوعها، إذ يوجد البترول بكثرة في منطقة خليج السويس، بالإضافة إلى قرب سيناء من حقول الغاز الرئيسية في شرق المتوسط، كما يمتد بسيناء خط تصدير الغاز ويمكن أن يمتد لأي مكان بسيناء، مما يحفز على الاستثمار في الصناعات الثقيلة بسيناء، وبفضله قد تحولت سيناء إلى محطة رئيسية لتصدير الغاز، وكذلك استيراده. كما يوجد الفحم أيضًا في المغارة بمحافظة شمال سيناء، وترتبط سيناء بالشبكة الموحدة للكهرباء بعدد من الخطوط أهمها خطي القنطرة/العريش، والشط/رأس النقب (محمود إبراهيم، ٢٠١٦، ص ص ٤٧٦-٤٧٧). كما تتوافر الظروف الطبيعية بسيناء للتوسع في إنتاج الطاقة الجديدة والمتجددة حيث يعد الشمال بطبيعته المنبسطة مناسبًا لإنتاج الطاقة الشمسية، ويعد الجنوب بطبيعته الجبلية وسهله الساحلي الضيق ملائما لإنشاء مزارع الرياح لتوليد الطاقة.

وتمتلك سيناء **مقومات سياحية** تجعلها أهم أقاليم مصر على الخريطة السياحية نظراً لما تتمتع به من إمكانيات ومقومات ومنتجات سياحية أعطته شهرة عالمية كواحد من أفضل مناطق الاستجمام في العالم، ويوجد بها العديد من المقومات السياحية التي تجعل السائحين يقبلون على زيارتها لما تنفرد به من مميزات سياحية للاستجمام والترفيه كسياحة الاصطياف وسياحة الصحراء (السفاري) والسياحة العلاجية والسياحة الثقافية وتشمل مناطق الآثار والمناطق التاريخية وأيضاً السياحة الدينية والسياحة العلمية، حيث تكثر المحميات الطبيعية بسيناء. كما أصبحت

محافظة جنوب سيناء محط أنظار العالم لسياحة المؤتمرات الدولية التي اتخذت من مدينة شرم الشيخ مركزاً لها يخدم تلك السياحات.

ومع اهتمام الدولة بتنمية سيناء تزامن اهتمامها **بشبكة النقل** بها كأحد أهم عناصر التنمية، إذ تربط سيناء بباقي أقاليم الجمهورية شبكة متميزة من محاور النقل والمواصلات كما تربطها داخليًا، بالإضافة إلى ربطها بالدول المجاورة. من أهم عناصرها شبكة الطرق البرية والتي أولتها الدولة اهتماما بالغا، حيث مدت الشبكة للمناطق المستهدف تنميتها، كما أعادت رصف معظم الطرق المدمرة، بالإضافة إلى تحسين مواصفاتها الهندسية مثل توسيع عرضها واقامة العديد من الخدمات عليها (فاتن العليمي، ٢٠١٦، ص ٦٣). بالإضافة إلى شبكة الطرق، يربط سيناء بالجانب الآخر من القناة عدد من الأنفاق والكباري من أهمها نفق الشهيد أحمد حمدي وكوبري السلام، بالإضافة إلى ستة أنفاق يستهدفها مشروع قناة السويس الجديدة تم افتتاح اثنين منها. كذلك يربط سيناء بالعالم الخارجي عدد من الموانئ البحرية والجوية، من أهمها مينائي العريش البحري والجوي بمحافظة شمال سيناء، وبالجنوب توجد الموانئ الجوية الدولية بالطور وشرم الشيخ وسانت كاترين وأبو رديس، بالإضافة إلى ميناء نويبع البحري أحد أهم الموانئ المصرية، ومارينا اليخوت بشرم الشيخ، وجاري تطوير ميناء الطور.

٢) نقاط الضعف Weaknesses :

تعاني سيناء، رغم ما سبق ذكره من إمكانات، من عدد من نقاط الضعف سواء فيما يخص تركيبه السكاني، أو خصائصه الطبيعية والاقتصادية، وهو ما يعيق العملية التنموية به. ويعد **القصور في جمع البيانات بصفة عامة والسكانية منها بصفة خاصة** من أهم أوجه القصور بسيناء، حيث يشوب مصادر البيانات الخاصة بسيناء، ومنها التعداد، عددًا من العيوب من أهمها عدم وضوح التقسيم الإداري للإقليم، فعلى سبيل المثال يقوم الجهاز المركزي للتعبئة العامة بنشر بياناته على

أساس ضم قسم أبو زنيمة إلى قسم أبو رديس، في حين أن كل النشرات الصادرة عن مركز معلومات محافظة جنوب سيناء يرد بها أبو زنيمة كقسم منفرد. كما تختلف الحدود الإدارية لأقسام محافظتي شمال وجنوب سيناء بين الخرائط الصادرة عن الهيئة العامة للمساحة العسكرية والنشرات الصادرة عن مركزي المعلومات بالمحافظتين عن الخرائط التي يقوم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بنشر بياناته على أساسها (نادين العثمان، ٢٠١١، ص ١٦٨). ومن أهم مظاهر القصور في البيانات هو ما ورد بتعداد ٢٠١٧، حيث بلغ عدد سكان قرية الطايره بقسم رفح محافظة شمال سيناء ٣١٢٨ نسمة وفقا للتعداد، على الرغم من إزالة القرية بأكملها قبل إجراء التعداد. أيضًا يرجع السبب وراء تذبذب معدلات الزيادة الطبيعية بسيناء بشكل كبير إلى مدى دقة البيانات وقصور تسجيل المواليد والوفيات وعدم شمولية بياناتها، بالإضافة إلى عدم اهتمام الأهالي، خاصة البدو، بتسجيل المواليد أو الوفيات في حينها. كما يشوب تعداد ٢٠١٧ بصفة عامة القصور في عدة جوانب من أهمها تقسيم العمل في التعداد إلى قسمين أحدهما خاص بالاستمارة المبسطة والتي تم جمع بياناتها بأسلوب المسح الشامل والآخر خاص بالاستمارة المطولة والتي تم جمع بياناتها بأسلوب بالعينة، وإصدار أكثر من نسخة من نتائج التعداد ببيانات مختلفة، وعدم ترتيب أبوابه وعدم احتوائه على عدد كبير من الجداول المهمة مثل جداول موقف الفرد من العمل وطبيعة العمل، بالإضافة إلى تأخر إصدار النتائج الخاصة بالاستمارة المطولة لحوالي عامين بعد إجراء التعداد، ولا تزال حتى كتابة هذه السطور لم يتم الإعلان عن نتائج الاستمارة المطولة على مستوى الأقسام والمراكز. يؤدي القصور في البيانات وتضاربها وتداخلها إلى صعوبة الدراسة الكمية لسكان سيناء مما يعيق الخروج بنتائج تقوم على أساسها استراتيجيات التنمية.

ويعد تراجع **معدل النمو السكاني** بسيناء خلال الفترة بين تعدادي عام ٢٠٠٦ وعام ٢٠١٧ من أهم نقاط الضعف بسيناء، حيث انخفض على مستوى سيناء من ٣,٥١ في الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٦) إلى ٢,٩٥ في الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٧)، وقد أدى

هذا بدوره إلى ثبات نصيب محافظات سيناء تقريبا عند أقل من ١% من جملة سكان الجمهورية في عام ٢٠١٧، وهو ما لا يتناسب مع مساحتها التي تجاوز ٦% من مساحة الجمهورية، وينذر هذا التراجع بالخطر حيث يشير لضعف التنمية بسيناء وعدم تحقيق المستهدف في سياسته السكانية، وقد نتج هذا التراجع عن التحول السياسي الذي شهدته مصر خلال هذه الفترة وعودة الجماعات الإرهابية إلى الظهور من جديد بسيناء بعد ثورة يناير ٢٠١١، وانعكاساتها على كافة الأنشطة البشرية في محافظات سيناء كتدهور السياحة وتفجير خطوط الغاز وزيادة عمليات التهريب، مما دفع القوات المسلحة المصرية إلى تفريغ المنطقة الحدودية مع قطاع غزة من السكان لضبط حركة الجماعات الإرهابية.

كذلك يعد **تراجع معدلات الهجرة الوافدة** بشكل كبير بين تعدادي ٢٠٠٦ و٢٠١٧ من أهم جوانب القصور السكاني بسيناء، وهو ما نتج عنه تغيرات كبيرة في التركيب النوعي والعمري بسيناء من أهمها **ارتفاع نسبة الإعالة العمرية**، وانخفاض معدلات مساهمة المرأة في قوة العمل. كما تأتي **الأمية** على رأس التحديات التي تواجه التنمية بسيناء والتي تؤثر في فاعلية الجهود المبذولة من قبل المؤسسات الحكومية أو الجمعيات الأهلية لتنمية هذه المنطقة المهمة من أرض مصر، حيث لا تزال نسبة الأمية بسيناء مرتفعة نسبيا إذ بلغت ٢٠% من جملة سكان سيناء (+١٠ سنوات) في عام ٢٠١٧.

كما يعكس **ارتفاع نسبة البطالة** قصورًا في عملية التنمية، حيث ارتفعت في عام ٢٠١٦ إلى ١٧,١% في محافظة شمال سيناء، وهي في الشمال أعلى من متوسط الجمهورية الذي بلغ ١٢,٥%، أيضًا ارتفعت في محافظة جنوب سيناء إلى ٦%، ويزداد الأمر سوءً في حالة الإناث، حيث بلغت نسبة البطالة بينهن ٤١,٥% في محافظة شمال سيناء، و٢٤,٢% في محافظة جنوب سيناء، وكلا النسبتين أعلى من متوسط الجمهورية الذي بلغ ٢٣,٦% في العام نفسه (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٨، ص ٥٦)؛ حيث يعكس هذا الارتفاع الناتج عن الاضطرابات

الأمنية التي تشهدها المنطقة وعودة الوافدين، يعكس قصورًا في عملية التنمية بسيناء والتي اهتمت بتحقيق مكسب سريع على حساب استقرار الأنشطة الاقتصادية وتوطنها وتنوعها؛ مما يدفع لعدم استقرار الوافدين بسيناء.

تعد سيناء أكبر منطقة في مصر يحاط فيها اليابس بالماء وأقل الصحاري عزلة عن الماء، وتتنوع بها موارد المياه منها مياه الأمطار والسيول والمياه الجوفية والعيون الطبيعية ومياه منقولة من النيل عن طريق ترعة السلام، وانتشار الآبار والعيون بطول الأودية كوادي فيران، إلا أن الإقليم يعاني من **ندرة المياه** الصالحة للشرب والري وهي من أهم معوقات التنمية وخاصة الزراعة، كما تعاني معظم الأراضي الزراعية من ارتفاع نسبة ملوحة التربة.

تتمتع شبه جزيرة سيناء بطول شواطئها وتنوعها، إلا أن **الثروة السمكية لم تأخذ حقها من التنمية**؛ وقد يرجع ذلك إلى ما تعانيه بحيرة البردويل من ارتفاع نسبة الملوحة نتيجة البخر المستمر وانسداد البواغيز؛ لذلك تحتاج البحيرة إلى التطوير والارتفاع بإنتاجها عن طريق صيانة البواغيز الموجودة حالياً وفتح بواغيز جديدة لتحسين وسائل الاتصال بالبحيرة لخفض نسبة الملوحة بالبحيرة في المناطق المنخفضة الإنتاج، بالإضافة إلى حاجتها لتطوير الخدمات الداعمة للصيد (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ١/٢٠١٠، ص ٢٧٨)، كما توقف عدد من المزارع السمكية عن العمل؛ لوجود بعض المعوقات التنظيمية والإدارية، كما يعاني نشاط الصيد من النقص الشديد في سفن الصيد العملاقة المؤهلة للصيد في أعالي البحار، لذلك تستخدم المراكب الصغيرة فقط في الصيد حيث تلقى بشباكها على الشعاب المرجانية بالجنوب مما يؤدى إلى تلفها، وأيضاً سيطرة العديد من القرى السياحية على مساحات طويلة من الشواطئ، إلى جانب اتجاه الصيادين المؤهلين بمحافظة جنوب سيناء للعمل في مجال السياحة، إذ لا توجد جمعيات للصيادين للمطالبة بحقوقهم وحل مشاكلهم.

ويعد **عدم الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية**، خاصة التعدينية، من أهم عوائق التنمية بسيناء، حيث تتواجد خامات الثروة المعدنية غالباً في مناطق نائية تفتقر إلى البنية الأساسية، ومن أهم أوجه الضعف في **البنية الأساسية** بسيناء، قلة موارد المياه الصالحة للاستخدام الآدمي أو الصناعات وخاصة التي تتطلب غسيل الخامات وتركيزها، وكذلك ضعف وسائل الاتصال مما يستلزم توفير هذه المقومات حتى يتسنى قيام أية صناعات تعدينية ذات مردود اقتصادي ملائم، إذ تعد البنية الأساسية حجر الزاوية بالنسبة لأى مشروع تنموي حيث يعتمد على الكهرباء والمياه الصالحة للشرب والصرف الصحي ووسائل الاتصال، فبالنسبة لخطوط الطاقة الكهربائية تتوزع في مناطق منعزلة عن بعضها بمسافات متباعدة كما يوجد قصور في الطاقات الحالية لمياه الشرب خاصة في الريف، كما توجد مناطق محرومة من محطات الصرف الصحي مما يساعد على انتشار الأمراض والأوبئة كما في أقسام الحسنة ونخل ورمانة والشيخ زويد ورفح والقسيمة، وكذلك تعاني سيناء من نقص في خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية والبريد، حيث تفتقر بعض الأقسام للخطوط التليفونية وفي بعض الأقسام لا يوجد مكاتب بريد؛ الأمر الذى يستلزم قيام الدولة بواجبها في تحمل نفقات إعداد البنية الأساسية.

ولا يزال الإقليم **بحاجة إلى المزيد من الخدمات** بشتى أنواعها، إذ لا تتوزع الخدمات التعليمية بصورة عادلة، حيث توجد أماكن متفرقة للسكان البدو لا تصل إليهم الخدمات التعليمية نظراً لبعد هذه الأماكن بعضها عن بعض، إلى جانب عدم الإقبال على الالتحاق بالمدارس وخاصة في الوديان والتجمعات بالقرى، وربما يرجع هذا للفقر وانخفاض مستوى المعيشة وهم يمثلان أهم التحديات التي تواجه العملية التعليمية، حيث أن الفقر لا يعد السبب الرئيسي لعدم التحاق الأطفال بالتعليم ولكنه وراء تسربهم من المدارس في سن مبكرة، وهذا ما تم الوقوف عليه في الدراسة الميدانية للإقليم، كما يعاني التعليم الفني بسيناء من عدم الاهتمام، وعدم ربطه باحتياجات الإقليم في تخصصات مختلفة تؤهل العمالة التي تحتاجها المشاريع المقامة والمقترحة.

لا يختلف الأمر بالنسبة **للخدمات الصحية**، حيث تعاني معظم الأقسام والمراكز الداخلية بسيناء من عدم وجود مستشفيات عامة أو وحدات صحية وأيضا قلة عدد الأطباء، ويكاد ينعدم في بعض التخصصات المهمة كجراحة الجهاز الهضمي والمخ والأعصاب والأوعية الدموية والأورام والنفسية والعصبية، والأمراض المتوطنة، وتفتقر محافظة جنوب سيناء إلى الخدمات الصحية ذات التقنية العالية فلا توجد مستشفيات متخصصة ولا وحدات علاجية بطاقة كبيرة وخاصة أنه يتوافد على المحافظة أعداد كبيرة من السائحين الذين يحتاجون إلى إسعافات عاجلة. كذلك يعاني الإقليم من قصور في الخدمات الرياضية، والثقافية، والترفيهية.

٣) فرص التنمية Opportunities :

تستهدف الدولة تحقيق تنمية شاملة في سيناء تلك التنمية التي تعد مسألة أمن قومي لمصر بالدرجة الأولى، من خلال خلق نهضة صناعية تسهم في تحقيق نقلة نوعية قادرة على جذب المزيد من الاستثمارات، فضلا عن إدماج جميع عناصر المجتمع السيناوي في عملية التنمية، والعمل على سد الفجوات التنموية القائمة. حيث تعمل الدولة حاليًا على تنفيذ برنامج متكامل لتنمية شبه جزيرة سيناء، تصل تكلفته الإجمالية لنحو ٢٧٥ مليار جنيه حتى عام ٢٠٢٢، ويحظى بأولوية لدى القيادة السياسية ودعم من قبل الصناديق العربية ومؤسسات التمويل الدولية لما تمثله سيناء من أهمية استراتيجية في المنطقة. وتتمثل أهداف التنمية في تعزيز دمج سيناء في النسيج القومي المصري وإدخالها في مجال اهتمام المستثمرين، وزيادة جاذبية سيناء للاستثمار الوطني والأجنبي من خلال وضع خريطة للاستثمارات المتكاملة، ودعم البعد الأمني والسياسي للحدود الشرقية للدولة، وإعادة توزيع خريطة مصر السكانية، مع إقامة مجتمعات عمرانية جديدة ببنية أساسية متطورة، فالقضاء على الإرهاب بشكل نهائي لن يتحقق إلا من خلال تنمية متكاملة في مختلف المجالات الاقتصادية والصناعية والعمرانية.

يأتي على رأس أولويات هذا البرنامج مشروع تنمية شمال سيناء، لزراعة مساحة ٤٠٠ ألف فدان، حيث ترتكز فيها التنمية على محورين رئيسيين هما توفير الموارد المائية والبنية الأساسية، وتستهدف إنشاء تجمعات سكنية وقرى لتوطين السكان،

بالإضافة إلى إنشاء أنفاق جديدة أسفل قناة السويس لربط سيناء بالوادي وتسهيل حركة الانتقال بينهما. وعلى مستوى البنية الأساسية، فقد تم بالفعل البدء في إنشاء مدينة رفح الجديدة، وجاري إحلال وتجديد محطة تحلية مياه وسط سيناء ومحطة العريش رقم (٣)، وشبكة مياه العريش، كما تشمل البرامج المستهدفة في محافظة شمال سيناء مشروعات التعليم، ومشروعات الزراعة والري. كما يشمل البرنامج تنمية محافظة جنوب سيناء في عدة محاور أهمها شبكة الطرق، ومشروعات المياه، ومشروعات التعليم باستكمال إنشاء جامعة الملك سلمان (أميمة سعودى، ٢٠١٨).

التنمية العمرانية المستهدفة:

يصاحب عملية التنمية الشاملة التي تتوجه نحوها الدولة تنمية عمرانية في كافة أرجاء سيناء؛ وذلك لاستيعاب الوافدين للعمل بمشروعات التنمية وأسرهم، بالإضافة إلى خطة الدولة في توطين بدو سيناء بإقامة تجمعات سكنية لهم، تحتاج هذه الإنشاءات إلى استثمارات ضخمة وهو ما يقوم به جهاز تعمير سيناء، والهيئة الهندسية للقوات المسلحة بالإضافة إلى عدد كبير من شركات المقاولات العامة والخاصة، وهو ما يوفر فرص عمل هائلة. ويشهد الإقليم حاليًا حركة إنشائية واسعة تتمثل في إنشاء عدد من المدن الجديدة مثل رفح الجديدة، والإسماعيلية الجديدة، والقنطرة شرق الجديدة، وغيرها. وقد وقفت الدراسة الميدانية على عدد من المشكلات التي تواجه هذه التنمية العمرانية وتعوق دورها في جذب واستقرار السكان بسيناء، من أهم هذه المشكلات العمالة المؤقتة التي تعمل بها وانتقالها بصورة دورية من محل الإقامة إلى محل العمل خاصة العمالة بأقسام شرق القناة، بالإضافة إلى عدم وصول الوحدات السكنية الخاصة بالإسكان الاجتماعي لمستحقيها من الوافدين، وسيطرة البدو عليها لا للإقامة بها بل للاستغلال التجاري (الدراسة الميدانية لجنوب سيناء، أبريل ٢٠١٨).

الاستثمار في الخدمات:

كشفت دراسة نقاط الضعف بسيناء عن قصور في الخدمات الموجودة به على كافة المستويات سواء التعليمية أو الصحية أو الثقافية أو الرياضية أو الترفيهية،

وهو ما يفتح بابًا للاستثمار في إنشاء وإدارة هذه الخدمات سواء من قبل القطاع الحكومي أو القطاع الخاص، ففي قطاع التعليم على سبيل المثال يمكن الاستثمار في إنشاء المدارس الخاصة، وهو ما يحتاج إليه سكان الجنوب خاصة شرم الشيخ، وكذلك الاستثمار في قطاع التعليم الفني التعاوني والذي يقوم على تدريب الطلاب بالمنشآت الاقتصادية وأولوية التوظيف لهم، ويقع على المستثمرين في النشاط الصناعي والتعديني والسياحي عبء إنشاء مدارس متخصصة على غرار مدرسة التعليم الصناعي للألومنيوم التابعة لمصنع الألومنيوم بنجع حمادي. كما يعد إنشاء الجامعات الخاصة والأهلية بسيناء كجامعتي سيناء والملك سلمان فرصة للتغير الثقافي والتنمية المستدامة بالإقليم حيث تضم كليات ذات طبيعة خاصة أغلبها في تخصصات يحتاج الإقليم إليها. وتفتقر محافظة جنوب سيناء إلى الخدمات الصحية ذات التقنية العالية؛ وهو ما يفتح مجالا للاستثمار في الخدمات الصحية ورفع كفاءتها.

فرص الاقتصاد الأخضر:

يقصد بالاقتصاد الأخضر هو ذلك النوع من الأنشطة الاقتصادية التي تراعي البيئة، وتحد من استنزاف مواردها، وهو على عكس الأنشطة الاقتصادية التقليدية التي تقوم على الوقود الأحفوري مما يلوث البيئة ويستنزف مواردها (محمد الفقي، ٢٠١٤، ص ٣)، وتحظى سيناء بمساحات شاسعة لم تطأها قدم بشر من قبل، تتيح هذه المساحات فرصا لقيام اقتصاديات بيئية عديدة، سواء في مجال الزراعة العضوية، أو السياحة البيئية، أو الصناعات والحرف اليدوية، كما أنها تمنح المهتمين بالعمران البيئي فرصة لإعادة رسم القرية البدوية بسيناء. تكمن أهمية الاقتصاديات البيئية في عدد من المزايا من أهمها استدامة هذه الاقتصاديات وانخفاض آثارها السلبية على البيئية للحدود الدنيا، وكذلك اعتمادها على المكونات الطبيعية والبشرية والثقافية المحلية وتأخذ أهميتها منها، كما تتيح شهرة سيناء السياحية سوقًا مهمًا لمنتجات هذه الاقتصاديات والتي يقدرها السائح الأجنبي بل أنها كثيرا ما تعمل على جذب السياحة لأماكن تواجدها، إلا أن أهم ما يميز هذه الاقتصاديات، سكانيًا، استيعابها لعدد من العمالة أكبر مقارنة بالاقتصاديات التقليدية،

بالإضافة إلى دورها في خلق العديد من فرص العمل لفئات سكانية يصعب تشغيلها في غير هذه الاقتصادية، مثل تشغيل المرأة البدوية الماهرة في الصناعات اليدوية، وتشغيل السكان المحليين في السياحة البيئية.

تتوقف هذه الاقتصاديات على وجود العمالة الماهرة لقيامها واستمرارها، لذلك تحتاج لتطويع المؤسسات التدريبية والتعليمية لخدمتها، ويمكن تحقيق ذلك من خلال إنشاء مراكز التدريب والتأهيل المهني، ومدارس التعليم الفني المتخصصة في هذه المجالات، كما أن سيناء في أشد الحاجة إلى جامعة تكنولوجية بيئية تقوم على دراسة البيئة السيناوية الغنية بثرواتها الطبيعية، ويأتي في مقدمة تخصصات هذه الجامعة اقتصاديات البيئة وعلوم المكان.

تحلية مياه البحر واستثمار مياه السيول:

سبق أن ذكرت الدراسة مدى معاناة سيناء من نقص الموارد المائية، لذلك فهي تحتاج إلى توفير مصادر بديلة للمياه، يأتي الاستثمار في مشروعات تحلية مياه البحر بالمناطق الساحلية على رأس هذه المصادر، خاصة في ظل التطور التكنولوجي لعملة التحلية مما قلل من تكلفتها، وقد تم بالفعل تنفيذ وافتتاح محطتي تحلية بالشيخ زويد والطور في ٢٠١٨، تكمن الأهمية الاقتصادية في تحلية مياه البحر في توفير مصدر دائم للمياه لا يتوقف على ظروف خارج سيناء، بالإضافة إلى إمكانية إنشاء مصانع لتعبئة المياه؛ حيث يحتاج السوق السياحي خاصة بالجنوب إلى هذه المياه، والتي تأتي إليه من خارجه. كما يمكن استثمار مياه السيول باحتجاز أكبر كمية منها وتسريبها للمياه الجوفية، ويتم ذلك من خلال عدة طرق من أهمها إنشاء سدود تبادلية لاعتراض مياه السيول، وإنشاء سدود للحماية وتكوين البحيرات؛ يترتب على ذلك إحداث تنمية للنشاط الزراعي والأنشطة المرتبطة به (أيمن التمامي، ٢٠١٣، ص ص ٧٣-٧٥).

ارتفاع نسبة صغار السن:

ترتفع نسبة السكان دون سن الخامسة عشر بسيناء لحوالي ٣٧% من جملة سكانه، وهو ما يمكن أن يشكل فرصة تنموية كبيرة، بشرط الاهتمام بحصولهم على مستوى تعليمي جيد وفي تخصصات تؤهلهم للعمل بالمشروعات التنموية بسيناء، حيث تشكل هذه الفئة مستقبل القوى العاملة بسيناء، وتحظى فئة صغار السن والشباب باهتمام الدولة التي تسعى إلى تمكين الشباب. ويمكن الاستفادة في هذا السياق من التجربة النيجيرية التي قامت في ١٩٨٧ بالبدء في البرنامج الوطني للتلمذة الصناعية تحت إشراف وتوجيه حرفيين كبار، حيث قدم البرنامج التعليم والتدريب المهنيين للشباب العاطلين عن العمل والتلاميذ على يد المدربين التقنيين العاملين في صناعات القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية وكذلك أصحاب الحرف اليدوية والتجار، تتراوح مدة هذه التدريبات بين ٦ شهور وثلاث سنوات، وقد نجح البرنامج في أقل من ثلاثة أعوام في تدريب نحو ٦٠٠ ألف تلميذ على حوالي ٨٠ مهنة مختلفة، وقد شرع نحو ثُلثي هؤلاء الشباب في تأسيس مشاريعهم الخاصة متناهية الصغر (UNECA, 2002, pp. 9-10).

٤) التحديات والمخاطر Threatens :

يواجه العملية التنموية بسيناء عدد من العوائق التي تعرقل استكمالها أحيانا، وقد تمنع البدء بها في كثير من الأحيان، ويمكن إيجاز أهم هذه العوائق في النقاط التالية:

الأخطار والتهديدات الطبيعية:

تتعرض سيناء لبعض السيول والانخفاضات الجوية في الشتاء وأوائل الصيف، وتعد السيول من أهم المخاطر الفجائية، وتبدو خطورة تلك السيول على العديد من المنشآت السياحية التي تم إنشاؤها دون تخطيط مسبق لتفادى أخطار هذه السيول مثل سيول عام ٢٠١٠ والتي هدمت عددًا من المنازل بأبو زنيمة بجنوب سيناء كما فصلت مدينة العريش إلى شطرين وألحقت الضرر بعدد كبير من الطرق والمنشآت بها (المصري اليوم، ٢٠١٠)، وكذلك سيول عام ٢٠١٤ والتي دمرت قطاعًا كبيرًا من طريق شرم الشيخ –

طابا مما عزل مدن طابا ونويبع بالإضافة إلى تدمير عدد من المنازل البدوية والمنشآت السياحية (موقع مصراوي الإخباري، ٢٠١٤). ولدرء أخطار تلك السيول يلزم عمل مخرات للسيول عند مصبات الأودية، كما يجب مراعاة ذلك في تصميم الطرق، وعدم البناء في مخرات السيول. أيضًا تهدد عملية زحف الكثبان الرملية المناطق الزراعية ومناطق العمران وطرق المواصلات الرئيسية خاصة في محافظة شمال سيناء. كذلك تعاني منطقة سانت كاترين من حدوث الانهيارات الصخرية من الجروف المنتشرة بها، وقد يمثل ذلك خطراً على السائحين المترددين عليها. وتعد الانهيارات الصخرية من الجروف الساحلية من المخاطر الواضحة بالعديد من الجروف التي تشرف على سواحل البحر الأحمر، وخاصة بالمناطق السياحية، وذلك نتيجة لنشاط عمليات التقويض السفلى، ومن ثم ظهور الأسقف المعلقة التي قد يختل توازنها وتسقط فجأة، مما يؤدى إلى تهديد حياة السائحين المتواجدين أسفلها ويظهر هذا بصورة واضحة في منطقة محمية رأس محمد. كما تتأثر شبه جزيرة سيناء بنطاقين من الزلازل وهما نطاق خليج العقبة، ونطاق خليج السويس – القاهرة – الإسكندرية، وقد تعرضت لعدد من الزلازل كان أشدها زلزال ١٩٩٦ وما خلفه من آثار تدميرية بالمنشآت السياحية في محافظة جنوب سيناء. بالإضافة إلى ذلك تتعرض شبه الجزيرة بين الحين والآخر للعواصف الترابية والرملية، والتي ينتج عنها أضرار بالغة في المناطق الزراعية والعمرانية (صابر دسوقي، ٢٠٠٠، ص ٣٢٢). كما تعد ثنيات وانعطافات مجاري الأودية والتي تتبعها الطرق من أهم الأخطار الطبيعية بمحافظة جنوب سيناء، والتي قد تصل أحيانًا إلى ٩٠ درجة (زاوية قائمة) والتي تنعدم خلالها الرؤية الأفقية للسيارات القادمة من الاتجاهين مما يتسبب في الكثير من الحوادث (فاتن العليمي، ٢٠١٦، ص ص ١٣١-١٣٢).

المعوقات الإدارية:

يأتي في مقدمة هذه المعوقات تأخر تنفيذ عناصر المشروع القومي لتنمية سيناء المستهدفة، والذي بدأ في ١٩٩٤، وتم إعادة رسم استراتيجياته في ٢٠٠٠م ليضم إقليم القناة، وقد وضع عام ٢٠١٧ كسنة هدف له؛ يرجع تأخر التنفيذ وعدم تحقيق

المستهدف لعدد من الأسباب أهمها تفتيت الجهود الحكومية بين أكثر من مشروع في ذلك الوقت، وعدم التزام الحكومة بالمخطط الزمني لمشروعات البنية الأساسية، كذلك لم يكن إقبال القطاع الخاص للمساهمة في مستهدفات المشروع على مستوى التوجه القومي، بالإضافة إلى عدم الاستقرار وتزايد العمليات الإرهابية بسيناء. كما ساهم ضم سيناء إلى إقليم قناة السويس في تأخر تنميتها؛ لعدة أسباب من أهمها عدم التجانس بين سيناء ومحافظات القناة طبيعيا وبشريا، وكذلك عدم تناسب المشروعات بالإقليم مع مشروعات تنمية سيناء وتعميرها، بالإضافة إلى عدم كفاية الاعتمادات المالية المخصصة لسيناء داخل الإقليم (مركز معلومات محافظة شمال سيناء، ٢٠٠٩، صفحة ٤، ٥). كما ساهم تعدد الجهات المشرفة على تنمية سيناء، فعلى الرغم من إنشاء الجهاز الوطني لتنمية شبه جزيرة سيناء بقانون (١٤) لسنة (٢٠١٢)، إلا أن القانون نفسه سمح في مواده (٢، ٥، ١٢، ١٤) لعدد من الجهات بالإشراف على العملية التنموية في سيناء من اهم هذه الجهات وزارة الدفاع، والسلطة المحلية ممثلة في المحافظين، وهيئة تنشيط السياحة، ووزارة البترول، وغيرها على الرغم من أن المادة (٧) من هذا القانون والخاصة بتشكيل الجهاز تنص على وجود ممثلين لجميع هذه الجهات في تشكيل مجلس إدارته (المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ٢٠١٢)؛ ولتلافي حدوث هذه المعوقات مستقبلا تحتاج تنمية سيناء للتعامل بسياسة الشباك الواحد بأن تختص جهة واحدة فقط بالإشراف على كافة المشروعات التنموية بشبه الجزيرة وإصدار كافة التراخيص الخاصة بها وتقديم التسهيلات اللازمة.

غياب الرؤية الشاملة للتنمية:

أدى تعدد الجهات العاملة على تنمية سيناء إلى تعدد أهدافها وتشتت جهودها، وغياب الرؤية الشاملة للتنمية؛ ما انعكس بدوره على تحول بعض المشروعات الاقتصادية الكبرى إلى كوارث تهدد التنمية بسيناء، حيث نتج عن تغيير الحكومة لمسار ترعة السلام شمالا حرمان مناطق وسط سيناء القابلة للزراعة من مياهها وتوقف التنمية في هذه

المنطقة. كما يشير الكثير من الخبراء في قطاع السياحة إلى تدهور البيئة وخاصة نظم الشعب المرجانية والحياة البحرية، حيث مثل نمو السياحة في محافظة جنوب سيناء أكبر تهديد لها، حيث ان لها سعة تحمل محدودة، ومن أهم مظاهر التدهور التلوث ببقع الزيت والصرف الصحي غير المعالج من القوارب، وتآكل الشواطئ وردمها نتيجة حركة التنمية الساحلية والإنشاءات، بالإضافة إلى تدمير البيئة البحرية من خلال الممارسات الخاطئة المتعلقة بالسياحة نفسها مثل الغوص ورسو قوارب الغوص (وزارة الدولة لشئون البيئة، ٢٠٠٣، ص ٦٢). كما أدى توقف مشروع قطار سيناء في بئر العبد إلى سرقة قضبان السكة الحديد وتدهور أحوال القطار. كذلك فقد أدى تأخر تنفيذ المخططات العمرانية لمدن وقرى الإقليم إلى ظهور عدد من العشوائيات من اهمها منطقة الرويسات العشوائية المتاخمة لمدينة شرم الشيخ السياحية.

معوقات استثمار القطاع الخاص:

يواجه المستثمرون الراغبون في الاستثمار بسيناء عدد من العوائق من أهمها تعدد الجهات المختصة والتي سبق ذكرها، وكذلك إرهاق المستثمرين بأعباء مالية إضافية كاشتراطات تأمينية وغيرها، في حين لا تعطي الدولة أي حوافز استثنائية لتشجيع الاستثمار بسيناء، كما يواجه المستثمرون مشكلة في تخصيص الأراضي للمشروعات بحق الانتفاع لا التمليك، بالإضافة إلى عدم توفير الدولة الاعتمادات المالية اللازمة لترفيق المناطق الصناعية (مركز معلومات محافظة شمال سيناء، ٢٠٠٩، ص ٨).

الاعتبارات الأمنية والعسكرية:

تمثل الاعتبارات الأمنية والعسكرية مكونًا مهمًا للغاية من مكونات تنمية سيناء، وعلى الرغم من أهمية التنمية الاقتصادية للإقليم إلا أنه لا يزال الخلاف قائما في وجهات النظر بين الداعمين لتنمية سيناء وتعميرها كعامل مساعد في الدفاع عن مصر، وبين المعارضين للتنمية لفرضها أعباء إضافية على جهود الدفاع والأمن القومي كما انها

عرضة للتدمير عند أي صراع مسلح جديد، كذلك تقف هذه الاعتبارات كعائق أمام وجود اقتصاد قائم على الحركة التجارية بين الجارين. كما مثلت مشكلة الأنفاق وتهريب البضائع مع قطاع غزة الفلسطيني خطرا كبيرا على الاقتصاد السيناوي والقومي وتأثيرها في ظهور فئة جديدة من الشباب الأثرياء العاملين بالأنشطة غير المشروعة.

الإرهاب:

ساعد ضعف التواجد الأمني بوسط سيناء في الفترات السابقة إلى التعاون بين المتطرفين دينيا والخارجين على القانون واحتمائهم ببعض التضاريس المحلية، كجبل الحلال، مستغلين معرفتهم للمنطقة وخلوها تقريبًا من السكان، كونوا بذلك بؤرًا إرهابية. اقتصرت الأعمال الإرهابية قبل ثورة يناير على بعض التفجيرات بالمناطق السياحية مثل حادث دهب عام ٢٠٠٦، بجانب قيام هذه الجماعات بعمليات تهريب للبضائع والبشر داخل إسرائيل، وقد اشتد نشاط هذه الجماعات بعد يناير عام ٢٠١١ ويونيو عام ٢٠١٣؛ مستغلين عدم الاستقرار السياسي بمصر. لا يتوقف تأثير العمليات الإرهابية على ما تخلفه من ضحايا وخلق حالة من الرعب في نفوس الأشخاص وتهديد الحياة، بل يمتد أيضًا إلى تأثيرها الاقتصادي سواء على النشاط السياحي الأكثر تأثرا بهذه الأحداث، أو النشاط الصناعي، أو التعديني وغيره. وتقف هذه الأعمال الإرهابية عائقًا كبيرا في وجه تنمية سيناء؛ حيث تمنع من استقرارها الأمني وتوفر المناخ المناسب لجذب استثمارات جديدة أو حتى الحفاظ على القائم بالفعل، كما أنها تكبد الدولة تكاليفًا باهظة لمحاربتها، كما انها عملت على زعزعة النظام المجتمعي والأمان النفسي الذي يعد من أهم الضرورات الإنسانية لدى البشر جميعاً؛ مما يستدعى الاتحاد والتعاون في القضاء على الإرهاب والعمل الجاد لاجتثاثه من جذوره.

ويمكن تلخيص نتائج التحليل الرباعي (SWOT) لنقاط القوة والضعف في التركيب السكاني لسيناء، وفرص وتحديات التنمية بها، في الجدول التالي:

جدول (٣) : نتائج التحليل الرباعي (SWOT) للتركيب السكاني والتنمية بسيناء.

١- نقاط القوة والإمكانات Strength:	**٢- نقاط الضعف** Weaknesses:
أ- نقاط القوة السكانية	**أ- نقاط الضعف السكانية**
معدلات الهجرة الصافية لصالح سيناء.	القصور في جمع البيانات عامة والسكانية خاصة.
تراجع نسبة النوع في الهرم السكاني للإقليم.	تراجع معدلات النمو السكاني.
ارتفاع متوسط السن عند الزواج الأول.	تراجع معدلات الهجرة الوافدة بشكل كبير.
انخفاض نسب السكان في فئات الحالة التعليمية الدنيا وارتفاعها في الفئات العليا.	انخفاض نسب المرافقة خاصة في الهجرة الوافدة إلى الجنوب.
	انخفاض معدلات مساهمة المرأة في قوة العمل.
	الأمية.
	ارتفاع نسبة البطالة.
ب- نقاط القوة التنموية	**ب- نقاط الضعف التنموية**
الموقع الجغرافي للإقليم.	ندرة المياه الصالحة للشرب والري.
التنوع مناخي.	قلة الأراضي الصالحة للزراعة وتبعثرها، ونقص الثروة الحيوانية.
المناطق النباتية المهمة.	محدودية الثروة السمكية وقصور الخدمات التي تدعم الصيد.
ثروة معدنية هائلة.	عدم الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية خاصة التعدينية.
وفرة مصادر الطاقة وتنوعها.	قصور في البنية الأساسية.
مقومات سياحية واعدة.	القصور في الخدمات خاصة الصحية والتعليمية.
شبكة نقل قوية تربطه بمصر والعالم.	عدم تنوع أنشطة التنمية.
٣- فرص التنمية Opportunities :	**٤- التحديات والمخاطر** Threatens:
توجه الدولة نحو تنمية سيناء.	الأخطار والتهديدات الطبيعية.
التنمية العمرانية المستهدفة.	المعوقات الإدارية.
الاستثمار في الخدمات.	غياب الرؤية الشاملة للتنمية.
فرص الاقتصاد الأخضر.	معوقات استثمار القطاع الخاص.
تحلية مياه البحر واستثمار مياه السيول.	الاعتبارات الأمنية والعسكرية.
ارتفاع نسبة صغار السن.	الإرهاب.

الخاتمة:

اتضح من هذه الدراسة، عدم تحقيق السياسة السكانية لسيناء وخطط التنمية بها للأهداف المرجوة منها، **فبالنسبة للنمو السكاني بسيناء** أي لم تُحقق استراتيجية تنمية شبه الجزيرة أحد أهم أهدافها الرئيسية المتمثلة في زيادة السكان بسيناء والتي استهدفت مليوني نسمة بحلول عام ٢٠١٥ بينما لم يصل عدد السكان بسيناء لمليون نسمة في تعداد عام ٢٠١٧. كما يتضح أن التغيرات التي حدثت في معدلات المواليد بمنطقة الدراسة لا ترجع إلى أي سياسة سكانية حيث يظهر من الشكل مدى التذبذب في معدلات المواليد خلال هذه الفترة وعدم خضوعها لاتجاه عام. كذلك لم تحقق الاستراتيجية ما استهدفته من صافي هجرة موجب؛ وذلك عدم استقرار الوافدين بسيناء وارتباط نسبة كبيرة منهم بنشاط اقتصادي وحيد وهو النشاط السياحي مما يقلل من فرصة تحقيق الهجرة لزيادة سكانية مستقرة بسيناء.

وعلى الرغم من **تحسن التركيب النوعي والعمري** لسكان سيناء بتعداد عام ٢٠١٧ واقترابه مما استهدفته السياسية السكانية، إلا أن ذلك لم يتحقق تنفيذًا لهذه السياسة بل تحقق كنتيجة لتراجع الهجرة الوافدة للإقليم بهذا التعداد. كذلك لم تحقق هذه السياسة ما استهدفته من أولويات تحسين التركيب التعليمي والقضاء على الأمية (بما فيها فئة يقرأ ويكتب) بحضر سيناء، حيث بلغت نسبة الأميين ومن يقرأ ويكتب أكثر من ربع سكان الحضر في عام ٢٠١٧. وبالنسبة للتركيب الزواجي، تشير نتائج تعداد عام ٢٠١٧ إلى تأخر السن عند الزواج الأول إلى ٢٦ سنة للذكور و٢١,٥ سنة للإناث؛ مما يعني تحقق أحد أهداف السياسة السكانية لهذا التركيب، إلا أن الهدف الآخر المتمثل في تقليص نسبة الأزواج الوافدين غير المصحوبين بأسرهم لم يتحقق.

كما اتضح أيضًا أن ما **تم توفيره من فرص العمل** حتى عام ٢٠١٧، تصل نسبته إلى نصف فرص العمل التي استهدفتها استراتيجية تنمية شبه جزيرة سيناء، ويُعد النشاط السياحي أقل الأنشطة تحقيقًا لحجم العمالة المستهدفة بصفة عامة؛ وذلك

لعدم استقرار هذا النشاط وتدهوره بعد ٢٠١١ نتيجة للاضطرابات التي شهدتها سيناء، بالإضافة إلى المبالغة في تقدير حجم العمالة المستهدف توفيرها في هذا النشاط حيث استهدفت الاستراتيجية أن يعمل بهذا النشاط ٣٠% من حجم العمالة بسيناء في ٢٠١٥، وهي نسبة مبالغ بها.

ويرجع فشل السياسة السكانية في تحقيق أهدافها إلى **فشل استراتيجيات التنمية بسيناء** وعدم اكتمالها؛ نتيجة لعدد من العوامل الإدارية والتخطيطية من أهمها عدم مشاركة أهل سيناء في وضعها وتنفيذها.

كما قامت الدراسة بتحديد عناصر القوة والضعف بسيناء، من أجل استغلال الفرص ومواجهة التهديدات والمخاطر والخروج بتقييم واضح للوضع الحالي لسيناء، وقد تم تلخيص نتائج هذا التحليل في جدول (٣).

المصادر المراجع

أولاً – المصادر:

١. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠١٨). مصر في أرقام. القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

٢. المجلس الأعلى للقوات المسلحة. (١٩ يناير, ٢٠١٢). مرسوم بقانون رقم ١٤ لسنة ٢٠١٢ بشأن التنمية المتكاملة في شبه جزيرة سيناء. الجريدة الرسمية – العدد ٣ (تابع).

٣. الهيئة العامة للتخطيط العمراني. (٢٠١٤). دليل المعدلات والمعايير التخطيطية للخدمات بجمهورية مصر العربية، المجلد الثاني: الخدمات الصحية. القاهرة: الإدارة المركزية للبحوث والدراسات والتخطيط الإقليمي.

ثانياً – المراجع العربية:

١. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (١/٢٠١٠). دراسة مقومات وموارد التنمية وفرص الاستثمار، محافظة شمال سيناء. القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

٢. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (٢/٢٠١٠). دراسة مقومات وموارد التنمية وفرص الاستثمار، محافظة جنوب سيناء. القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

٣. الهيئة العامة للتخطيط العمراني. (١٩٩٣). استراتيجية تنمية شبه جزيرة سيناء حتى عام ٢٠١٥. القاهرة.

٤. أيمن التمامي، (٢٠١٣). التقييم الجغرافي لسيول حوض وادي العريش في محافظة شمال سيناء: دراسة في الجغرافيا الاقتصادية. مجلة كلية الاداب جامعة طنطا، ٢٦، ٥٣ – ٨٨.

٥. صابر دسوقي، (٢٠٠٠). الأخطار الطبيعية في شبة جزيرة سيناء. المؤتمر السنوى الخامس لإدارة الأزمات والكوارث، (الصفحات ٣٠٨ – ٣٢٤). كلية التجارة – جامعة عين شمس – القاهرة.

٦. عزت حجازي، (٢٠٠٢). السياسة السكانية لسيناء، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، وأكاديمية البحث العلمي.

٧. فاتن العليمي، (٢٠١٦). أثر الضوابط الطبيعية على كفاءة شبكة الطرق بمحافظة جنوب سيناء باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، جامعة بنها: رسالة ماجيستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب.

٨. محمد الفقي، (٢٠١٤). الاقتصاد الأخضر. المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية.

٩. محمود إبراهيم، (يناير، ٢٠١٦). مقومات تنمية سيناء ودورها في النهوض بالاقتصاد المصري، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ص ص ٤٦٧-٥٠٣.

١٠. مركز معلومات محافظة شمال سيناء، (٢٠٠٩). التوجه الاستراتيجي للدولة لتعمير وتنمية سيناء، العريش.
١١. نادين العثمان، (٢٠١١). أطلس شبه جزيرة سيناء، باستخدام نظم المعلومات الجغرافية والإستشعار عن بعد، رسالة ماجيستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة عين شمس.
١٢. هويدا عدلي، (صيف، ٢٠١٤). سيناء وتحدي تنمية الأطراف، أحوال مصرية، ص ٥٣، ٧٢.
١٣. وزارة التخطيط، (٢٠٠٠). المشروع القومي لتنمية محافظات القناة وسيناء (١٩٩٨/٩٧ – ٢٠١٧/١٦م). القاهرة.
١٤. وزارة الدولة لشئون البيئة، (٢٠٠٣). دليل توصيف البيئة والتنمية لمحافظة جنوب سيناء، وزارة الدولة لشئون البيئة، برنامج سيم.

ثالثاً – المراجع غير العربية:

1. Matohiti, M. (2008). SWOT Analysis for the Sustainable Economic Development of the City of Lushnja. Tirana, Albania: Agenda Institute.
2. Riston, N. (2008). Strategic Management. Neil Riston and Ventus Publishing APS, ISBN 978-87-7681-417-5.
3. Shaltout, K., & Eid, E. (2016). Important Plant Areas in Egypt with emphasis on the Mediterranean region. Saarbrücken, Germany: Lap Lambert.
4. (UNECA), U.N. (2002). Youth and Employment in Africa. Paper prepared for and presented at the Youth Employment Summit. Alexandria, Egypt, September.

رابعاً – المواقع الإلكترونية:

١. المصري اليوم، (٢٣ يناير، ٢٠١٠). جنوب سيناء تتعرض للسيول مجدداً.. وأهالى العريش يحررون محاضر ضد المحافظين السابقين. تم الاسترداد من الموقع الرسمي لجريدة المصري اليوم:
https://www.almasryalyoum.com/news/details/14966

٢. أميمة سعودى، (٣١ يوليو, ٢٠١٨). برنامج تنمية سيناء .. أهمية استراتيجية. تاريخ الاسترداد ٢٣ أغسطس، ٢٠١٩، من الهيئة العامة للاستعلامات:
http://www.sis.gov.eg/Story/172334/%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%85%D8%AC-%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%B3%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%A1-..-%D8%A3%D9%87%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9?lang=ar

٣. موقع مصراوي الإخباري، (٢٠١٤، ديسمبر ٢٢). بالصور، السيول دمرت طُرق طابا ونويبع.. فأصبحت "خطر الموت Retrieved from ."موقع مصراوي الإخباري:
https://www.masrawy.com/news/news_reports/details/2014/12/22/414565/%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%88%D8%B1-%D9%80-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D9%88%D9%84-%D8%AF%D9%85%D8%B1%D8%AA-%D8%B7-%D8%B1%D9%82-%D8%B7%D8%A7%D8%A8%D8%A7-%D9%88%D9%86%D9%88%D9%8A%D8%A8%D8%B9